

**اثر التنافسية المصرفية على الاستدامة المالية للمصارف  
العراقية خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠٢٠**

**عبد الرحمن نبع صايل**

**أ.م.د. ابراهيم فضل المولى البشير**

**كلية الدراسات التجارية**

**جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا**

**Meladabd69@gmail.com**

**Ibrahimfadu56@gmail.com**

The Iraqi banking sector suffers from problems in achieving financial sustainability because of a lack of understanding and defining the concept and degree of current banking competition and its actual impact on achieving the required financial sustainability at a time when the Iraqi market is attractive to many foreign institutions, which may affect the sustainability of funding sources for banking institutions. worker.

The study community is represented in the existing banks in the State of Iraq of different types of Research Methodology: The research used the descriptive analytical approach, and data was collected using a desk survey and an analysis of the financial statements of the study community to answer the main questions of the research.

**The most important results:**

- There is a large geographical spread of many commercial banks in Iraq, and this led to the quality of a great competitive strength for these banks in front of other banks.
- B. The high rate of interest in some banks, which do not have a large share of deposits due to the short term of deposits, which makes them of high interest
- The impact of the security situation on the work of Iraqi banks clearly during the years 2016 and 2017 reflects the state of stability that was in 2015, which is considered the best year in achieving a high percentage of revenues and profits for banks.
- There are high liquidity ratios in most Iraqi banks, which gives them a competitive advantage in front of competing banks, and even makes them have great opportunities in attracting credit customers and thus increasing profits for the bank.

**Most important recommendations:**

- The need for the state to encourage banking competition and urge government institutions to deal with banks operating in the Iraqi banking market without giving priority to government banks in general, which leads to strengthening competition between government banks and private and foreign banks operating in the Iraqi banking market.
- The need for Iraqi banks to work to attract larger deposits for customers and that these deposits be for long periods, which ensures the sustainability of financing for banks in general.
- The need to work on re-studying the geographical spread of bank branches and achieving a good percentage of this spread as it works to attract more customers.
- The need to work on spreading the culture of banking work among clients and workers in the Iraqi banking market to enhance competition within the market.
- The need to work on re-studying the investments of banks and redistributing them to achieve the maximum benefit from these financial investments in order to achieve returns that guarantee the sustainability of financing.

**Keywords:** Banking competitiveness, financial sustainability, Banners Rose model, panel models.

**المخلص**

يعاني القطاع المصرفي العراقي من مشاكل في تحقيق الاستدامة المالية بسبب عدم فهم وتحديد مفهوم ودرجة المنافسة المصرفية الحالية وتأثيرها الفعلي على تحقيق الاستدامة المالية المطلوبة في وقت تعتبر السوق العراقية جاذبة للعديد من المؤسسات الأجنبية مما قد يؤثر على استدامة مصادر التمويل للمؤسسات المصرفية. عامل. يتمثل مجتمع الدراسة في البنوك الموجودة في دولة العراق بأنواعها المختلفة. منهج البحث: استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات باستخدام المسح المكتبي وتحليل القوائم المالية لمجتمع الدراسة وذلك للإجابة على الأسئلة الرئيسية للبحث.

**أهم النتائج:**

- هناك انتشار جغرافي كبير للعديد من البنوك التجارية في العراق، وهذا أدى إلى نوعية قوة تنافسية كبيرة لهذه البنوك أمام البنوك الأخرى.
- ارتفاع نسبة الفائدة في بعض البنوك التي لا تمتلك حصة كبيرة من الودائع بسبب قصر مدة الودائع مما يجعلها ذات فائدة مرتفعة
- إن تأثير الوضع الأمني على عمل المصارف العراقية بشكل واضح خلال عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ يعكس حالة الاستقرار التي كانت في عام ٢٠١٥ الذي يعتبر العام الأفضل في تحقيق نسبة عالية من الإيرادات والأرباح للمصارف.
- توجد نسب سيولة عالية في معظم البنوك العراقية مما يمنحها ميزة تنافسية أمام البنوك المنافسة، بل ويجعلها أمام فرص كبيرة في جذب عملاء الائتمان وبالتالي زيادة أرباح البنك.

- أ. ضرورة قيام الدولة بتشجيع المنافسة المصرفية وحث المؤسسات الحكومية على التعامل مع البنوك العاملة في السوق المصرفية العراقية دون إعطاء الأولوية للمصارف الحكومية بشكل عام، مما يؤدي إلى تعزيز المنافسة بين البنوك الحكومية والمصارف الخاصة والأجنبية العاملة في السوق المصرفية العراقية. سوق.
- ب. ضرورة أن تعمل البنوك العراقية على جذب ودائع أكبر للعملاء وأن تكون هذه الودائع لفترات طويلة مما يضمن استدامة التمويل للمصارف بشكل عام
- ج. ضرورة العمل على إعادة دراسة الانتشار الجغرافي لفروع البنوك وتحقيق نسبة جيدة من هذا الانتشار حيث يعمل على جذب المزيد من العملاء
- د. ضرورة العمل على نشر ثقافة العمل المصرفي بين العملاء والعمالين في السوق المصرفية العراقية لتعزيز المنافسة داخل السوق ككل
- هـ. ضرورة العمل على إعادة دراسة استثمارات البنوك وإعادة توزيعها لتحقيق أقصى استفادة من هذه الاستثمارات المالية بما يحقق عوائد تضمن استدامة التمويل. **الكلمات المفتاحية:** التنافسية المصرفية، الاستدامة المالية، نموذج بانرز روز، نماذج البانل.

## المقدمة

مع التطورات العالمية الحديثة ظهرت العديد من المصطلحات والمفاهيم التي بدت تعبر عن فكر عالمي حديث ناتج عن التكنولوجيات الحديثة في الاتصالات والتي كان من أهمها التنمية المستدامة والتي تهتم باستمرار التنمية في العالم ككل وفي جميع المجالات الاقتصادية ومن ضمن هذه المصطلحات التي بدء في الظهور هو مصطلح الاستدامة المالية التي تهتم بتنوع الاقتصاد الكلي للدول، وتعتبر المصارف من أهم الأدوات الاقتصادية التي تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وذلك لأنها تعتبر مصدر التمويل لهذه المشروعات المستدامة إلا أن هناك فرق بين الاستدامة المالية والتنمية المستدامة، حيث يشير الأخير إلى تحقيق النمو الاقتصادي، مع مراعاة الجوانب البيئية لضمان الحفاظ على الموارد الطبيعية بدلاً من النفائات، وزيادة الامتثال للجوانب الاجتماعية، بما في ذلك برامج الحماية الاجتماعية التي تستهدف البلدان منخفضة الدخل وتتأثر سلباً بالنمو الاقتصادي السريع وسياساتها. أما التمويل المستدام فهو يهتم بتنوع وتأمين مصادر تمويل ثابتة سواء للمشروعات الصغيرة أو المتوسطة، بل والكبيرة أحياناً عن طريق البرامج الائتمانية المختلفة للبنوك لذا فإن البنوك هي أيضاً أحد المنظمات العاملة والتي تهدف إلى الاستدامة المالية لتأمين توفير مصدر دخل ثابت يمكنها من خلاله الاستثمار وتنمية المجتمع من خلال جذب أكبر قدر ممكن من أموال المدخرين مع العلم بأن جمع مبالغ كبيرة من الأموال قد يكون التحدي الأكبر، فبدون الأموال لا يمكن لأي مصرف أن يستمر في خدمة المجتمع. وتعتبر المنافسة من أهم عوامل زيادة كفاءة الصناعة المصرفية وتحسين أداء البنوك العاملة بها. أصبحت المنافسة حتمية يجب على كل منظمة اقتصادية في الاقتصاد المعاصر مواجهتها، وأهمية هذه الظاهرة تزداد يوماً بعد يوم. خاصة مع التطور العالمي للصناعة المصرفية وتحرير التجارة العالمية، اجبرت معظم الدول على أن تقوم بتحديث وتطوير صناعاتها المصرفية لتكون قادرة على مواجهة المنافسة الدولية، حيث شهدت الأسواق المصرفية العديد من التطورات والتغيرات المستمرة وتتمثل في السياسة المفتوحة، والتطور التكنولوجي، والمعلوماتية والاتصالات، وابتكار الخدمة عولمة الأنشطة المصرفية والمصرفية الحديثة والانتشار السريع للأزمات المالية. وهذا الاتجاه يتطلب من المصارف العراقية تحديث عملها لتتكيف مع وتيرة التغيير والتطور. وإنشاء نظام مصرفي أكثر كفاءة من حيث تخصيص الأمتل للموارد. لذلك يجب على البنوك تطوير ودعم قدرتها التنافسية لمواكبة وأدراك التطور السريع للاستمرارية والنمو وكذلك تحسين كفاءة الإنتاج مما يضمن استخدام موارد البنك لإنشاء صناعة مصرفية مرنة وتنافسية كما يضمن الرقابة الفعالة على استخدام هذه الموارد وتساعد كفاءة وتنوع الخدمات المصرفية في تحسين فاعلية القدرة التنافسية للمصرف في مواجهة الصدمات المالية والاقتصادية على وجه الخصوص تحقيق مكاسب الرعاية الاجتماعية، وخفض أسعار الخدمات المصرفية، وتشجيع الاستثمار والنمو.

المبحث الأول منهجية البحث

## أولاً: مشكلة الدراسة

تمت صياغته مشكلة الدراسة في التساؤل التالي "ما هو أثر التنافسية المصرفية على الاستدامة المالية لعينة من المصارف العراقية الخاصة"

## ثانياً: دوافع اختيار موضوع الدراسة

جاء اختيار الباحث لهذا الموضوع بالتحديد لعدة اعتبارات من أهمها

١. الحاجة الى وجود ابحاث عربيه حول قياس التنافسية المصرفية
٢. عمل الباحث في القطاع المصرفي وسهولة حصوله على بيانات هذا القطاع
٣. لفت الانظار إلى الآثار الايجابية للتنافسية المصرفية وكيف يمكن لها المساعدة في تنمية القطاع المصرفي العراقي
٤. دافع وطني لدى الباحث لمحاولته النهوض بالقطاع المصرفي بدولة العراق

### ثالثاً : اهمية الدراسة

تتبع اهمية هذه الدراسة من خلال توضيح قوة وحدة التنافسية المصرفية في السوق المصرفي العراقي وأثر ذلك على استدامة المصارف العاملة في الأسواق المصرفية العراقية خلال الفترة ٢٠١٥ وحتى ٢٠٢٠ وبالتالي تفسير دور هذه التنافسية وأثرها على السوق المصرفي

### رابعاً: هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى تحديد اثر التنافسية المصرفية على الاستدامة المالية لعينة من المصارف العراقية الخاصة خلال الفترة ٢٠١٥ وحتى

٢٠٢٠

### خامساً: فروض الدراسة

تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية .

١. إن القطاع المصرفي العراقي تغلب عليه سمة الاحتكار بسبب هيمنة المصارف الحكومية على الحصة السوقية
٢. المنافسة بين المصارف الخاصة منافسة مرتفعة
٣. يوجد تأثير للمنافسة المعرفية على الاستدامة المالية

### سادساً: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف التي تعمل بالسوق المصرفي العراقي سواء كانت حكومية او خاصة او إسلامية ولصعوبة حصر البيانات فقد تم اختيار عينة مكونة من خمسة مصارف عراقية عاملة بالسوق المصرفي العراقي

### سابعاً: منهجية الدراسة ومصادر البيانات

من أجل اختبار الفرضيات، والاجابة على الاشكالية، فقد اعتمدت الدراسة على ما يلي:

١. المنهج الوصفي لتحديد التعريفات الاجرائية، وأساليب قياس المتغيرات بصورة نظرية، وذلك من خلال المراجع والمصادر العربية والأجنبية موضوع الدراسة وكذلك المقالات والمجلات العلمية ومذكرات التخرج والبيانات والاحصائيات الصادرة عن المصرف المركزي العراقي، وجميع البيانات الخاصة بالقطاع المصرفي بالعراق، واستعملنا ايضا المسح الإلكتروني (المعلوماتي) عن طريق شبكة الانترنت.
٢. المنهج الكمي الذي تم اعتماده في الدراسة التطبيقية، حيث تم استخدام الاسلوب التحليلي في عرض وتفسير الاحصائيات الخاصة بالتنافسية المصرفية والاستدامة

حيث قد تم استخدام نموذج باستخدام مؤشر بانزر\_ روس (Panzer\_ Rosse Model) وهو نموذج عالمي لقياس التنافسية المصرفية وفيما يخص المصادر فقد تم تقسيمها طبقاً للتالي:

١. مصادر الثانوية: وذلك من خلال المراجع والمصادر العربية والأجنبية موضوع الدراسة وكذلك المقالات والمجلات العلمية ومذكرات التخرج والبيانات والاحصائيات الصادرة عن المصرف المركزي العراقي، وجميع البيانات الخاصة بالقطاع المصرفي بالعراق، واستعملنا ايضا المسح الإلكتروني (المعلوماتي) عن طريق شبكة الانترنت.
٢. مصادر أولية: وهي البيانات الإحصائية والميزانيات واحصائيات الودائع والقروض والخاصة بالبنوك والتي تم الحصول عليها من اجل تحليلها والوقوف على الوضع الحالي للتنافسية والاستدامة المالية للمصارف.

### ثامناً: حدود الدراسة

تحدد الدراسة بالحدود التالية:

- أ. الحدود المكانية: تركز الدراسة على القطاع المصرفي بدولة العراق وبالأخص المصارف العاملة بالعراق
- ب. الحدود الموضوعية: يقتصر المجال الموضوعي لهذه الدراسة على قياس التنافسية المصرفية

تناولت العديد من الدراسات الأجنبية والقليل من الدراسات العربية موضوع التنافسية المصرفية من روى مختلفة ومتعددة وفيما يلي نعرض بعضاً من هذه الدراسات السابقة واهم نتائجها

١. دراسة (محمد، ٢٠١٨، ١٢٨) بعنوان تحليل التنافسية للمصارف الخاصة العراقية تهدف هذه الدراسة الى تحليل السوق التنافسي للمصارف العراقية لمدة عامين هما ٢٠١٠، ٢٠٠٩، وتوضح أهمية الصناعة المصرفية وتأثيرها على تطوير النظام المالي واستقراره للدول للتطور والتنمية، أصبحت المصارف حقيقة واقعة وتواجه تحديات هائلة، سواء في تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، أو دخول السوق العالمية والقدرة على تلبية احتياجات العملاء، ويرجع الباحث ضعف التنافسية المصرفية لعدة أسباب أهمها عدم قدرة بعض المصارف على تقديم خدمات مصرفية حديثة (الإنترنت)، وضعف كفاءتها مما يؤثر سلباً على قدرتها التنافسية وربحياتها.

٢. دراسة (غازي، ٢٠١٨، ٤٤) بعنوان أثر المنافسة المصرفية على مؤشرات الاستقرار المالي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٦) هدفت الدراسة إلى تحديد أثر المنافسة المصرفية على مؤشرات الاستقرار المالي في الاقتصاد العراقي، فضلاً عن قياس المنافسة المصرفية باستخدام مؤشر هير فندال - هيرشمان (Hirschman - Herfindahl) ونموذج بارنز بروس (Panzar - Rosse model) وتم الاعتماد على تطبيق طرق قياسية من خلال تطبيق اسلوب البيانات اللوحية (Panel data) الذي يجمع بين المقاطع العرضية والسلاسل الزمنية، وذلك اعتماداً على بيانات سنوية شملت (٣٠) مصرفاً تجارياً خاصاً للمدة (٢٠١١-٢٠١٦) اظهرت الدراسة مجموعة من النتائج التي تشير الى ان درجة التركيز كانت مرتفعة لصالح المصارف الحكومية، وهذا يشير الى ان القطاع المصرفي العراقي ينقصه المنافسة المصرفية كما اظهرت الدراسة ان المنافسة بين المصارف الحكومية هي منافسة احتكارية، وقد توصلت الدراسة ان العلاقة بين التنافسية المصرفية والاستقرار المالي هي علاقة معنوية عكسية، وهذا يعني ان التنافسية اثرت ايجابياً على مؤشرات الاستقرار المالي العراقي، وانتهت الدراسة الى ضرورة تشجيع المنافسة المصرفية في القطاع المصرفي العراقي بشكل عام

٣. دراسة (بن قرين، ٢٠١٨، ١٢٥) بعنوان تنافسية المصارف الجزائرية في ظل تحديات تطوير وتنوع آليات الخدمات المصرفية والتحرير المصرفي هدفت هذه الدراسة الى توضيح انعكاسات سياسة تحرير سعر الصرف على النشاط المصرفي بشكل عام وعلى المصارف العمومية على وجه التحديد نظرا للدور الذي لعبه في مراحل التنمية، ونظرا للدور الاستراتيجي الذي ينبغي أن تلعبه في المرحلة الراهنة وضرورة امتلاكها لعناصر القوة والتنافسية، كما تهدف الى توضيح ان تطوير الخدمات المصرفية أصبح ضرورة، وإن هذه الضرورة تتبع من الظروف المتغيرة التي يشهدها العصر الحالي والمتوقعة خلال السنوات القادمة، من جانب المصارف والمؤسسات المالية العاملة في السوق الجزائري وقد اقتصرت هذه الدراسة على قطاع المصارف في ولاية تلمسان بالجزائر، فقد تم اختيار عدد ١٢٠ فرداً للإجابة على اداة الدراسة وقد استخلصت الدراسة عدد من النتائج من اهمها هناك علاقة ارتباط بين متغيرات الدراسة وانخفاض المنافسة المصرفية داخل المصارف الجزائرية وذلك كون التنافسية احتكارية وانخفاض جودة الخدمات المقدمة للجمهور.

٤. دراسة (Fajra، ٢٠١٩، ٢١٨) بعنوان **Competitiveness of Indonesian banking industry based on commercial bank business group: Panzar Rosse Model** تهدف الدراسة الى تحليل التنافسية المصرفية على أساس تصنيف المصارف ومجموعات ملكية رأس المال كما يهدف إلى التحقق من القدرة التنافسية في المصارف والقطاع المصرفي الإندونيسي خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٦، حيث بلغت العينة الإجمالية للدراسة ٨٤ مصرفاً، وقد تم اختيار هذه المصارف عن طريق التجميع على اساس ملكية المصرف وعلى أساس BUKU (المصرف العام القائم على الأنشطة التجارية). وتم اعتماد مؤشر تقييم قيمة Hstastic لنموذج الدراسة المكون من ثلاث متغيرات وهي الأموال والعمالة ورأس المال، واظهرت نتائج الدراسة أن سوق الصناعة المصرفية في إندونيسيا هو سوق احتكاري والتنافسية به احتكارية نظرا لان جميع المصارف العاملة هي بنوك حكومية، واوصت الدراسة بضرورة تغيير هذا النمط من التنافسية الاحتكارية لنمو القطاع المصرفي الإندونيسي

٥. دراسة (Qaisar، ٢٠٢٠، ٩٨) بعنوان **Does Big Data Analytics Enhance Sustainability and Performance? The Case of ASEAN Banks Financial** تقوم هذه الدراسة بتحليل الدوافع الرئيسية (الالتزام، وتكامل البيانات الضخمة، وإدارة سلسلة التوريد الخضراء، والممارسات الخضراء للموارد البشرية) للقدرة المستدامة والتأثير الذي تؤثره هذه القدرات المستدامة

على أداء المصارف، بالإضافة إلى ذلك، تحلل هذه الدراسة تأثير ممارسات الإدارة الخضراء على تكامل تكنولوجيا البيانات الضخمة مع عمليات الاداء المالي للمصارف، وقد تم جمع البيانات من خلال استبانة استقصائي الكرتوني وتم الإجابة عليه من ٣١٩ مشاركاً يعملون في ٣٥ مصرفاً في ستة دول اسبوية. ووضحت الدراسة أن تطبيق استراتيجيات تحليلات البيانات الضخمة لها تأثير على العمليات الداخلية والأداء المالي المستدام للمصارف. كما استنتجت الدراسة أن المصارف ملتزمة بالمراقبة المناسبة لبيانات عملاتها وتحقيق أهداف الكفاءة التشغيلية والاستدامة. وأكدت النتائج أن المصارف التي تمارس استراتيجيات الابتكار الأخضر تتمتع بأداء بيئي واقتصادي أفضل حيث تلقى موظفو هذه المصارف تدريباً متقدماً للموارد البشرية الخضراء. وفي نهاية الدراسة أكدت ان ممارسات إدارة سلسلة التوريد الخضراء لها تأثير إيجابي على الأداء البيئي والمالي للمصارف.

٦. **التعليق على الدراسات السابقة** يوضح الباحث انه متفق مع العديد من الدراسات وبالأخص دراسة (غازي) حيث ان معظم الدراسات كانت تسيير في اتجاه تحديد التنافسية المصرفية للعديد من الاسواق الدولية وكانت معظم الكتابات تختص بالمصارف الاسلامية ومحاولة توضيح اثار التنافسية في السوق المصرفي، ولكن اختلف الباحث في الرأي مع مجموعه من هذه الدراسات مثل التي حاولت وضع تصور او تقنين لشكل التنافسية المصرفية نظرا لاختلاف المتغيرات البيئية دوليا ومحليا واختلف الباحث مع دراسة (Qaisar) نظرا لكونها تظهر انعدام التنافسية في نطاق المصارف الاسلامية واحتدامها في اسواق المصارف التجارية ويحيل الباحث ذلك كون التنافسية متساوية مع المصارف كافة داخل الاسواق المصرفية المحلية، وهذا ما أكدته دراسة (Fajra) حيث اشارت الى احتدام التنافسية في الاسواق المصرفية الإسلامية، بل انها في بعض الاحيان قد تؤدي الى افلاس المصارف الاسلامية، ويرى الباحث تشابهه السوق العراقي مع السوق الأردني في ان كلا منهم يعمل في ظل ظروف التنافسية الاحتكارية، وأن المصارف التجارية الأجنبية تشكل تحدياً تنافسياً للمصارف المحلية، لأن النتائج تظهر أن ربحيتها مرتفعة نسبياً، والعوامل التي تؤثر على تنافسيتها تختلف عن تلك المصارف المحلية. وفي النهاية تجدر الإشارة إلى أن موضوع التنافسية المصرفية وقياسها لم يتم تناوله بتنوع في جميع الجوانب، مما يؤكد أن هذا الموضوع يمثل أرضاً خصبة للبحث العلمي حيث ان أغلب الدراسات التي تم الاطلاع عليها ركزت على بحث إشكالية درجة التنافسية نظرياً ومدى شيوع مفهومها، كما أغفلت معظم الدراسات السابقة بعض العوامل الخارجية والداخلية التي تتحكم بالتنافسية المصرفية وما يميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات فيما يلي:

١. تعتبر هذه الدراسة أكثر شمولاً وتفصيلاً حيث تناولنا التأصيل النظري للتنافسية المصرفية بشكل مفصل
٢. التركيز على قياس التنافسية المصرفية بأبعادها المختلفة التي تم تطويرها من الأدبيات ذات الصلة لتشكيل مقياساً متكاملاً
٣. تتميز هذه الدراسة بانه دليلاً عملياً وعلمياً لقياس القوى التنافسية المصرفية داخل الاسواق العراقية بما يحقق نمو اقتصادياً للمصارف العراقية
٤. بالإضافة الى الاثرء النظري للدراسة الا انها لم تخل ايضاً من الجوانب العملية للموضوع حيث نحاول ذكر واقع التنافسية المصرفية بدولة

العراق

## المبحث الثاني الإطار النظري أولاً : التنافسية المصرفية

تعتبر التنافسية والتنافسية ضرورة في أي قطاع اقتصادي لتحقيق جملة من الأهداف، والقطاع المصرفي كغيره من القطاعات يستلزم وجود منافسة حتى يبقى في تطور مستمر، وتنافسية حتى تبقى المصارف في مستوى التنافس المحلي والدولي وتحقق الأهداف المرجوة منها على أكمل وجه

(١) **التنافسية المصرفية** القطاع المصرفي كغيره من القطاعات يتميز بالتنافسية، ولا تقتصر التنافسية المصرفية على نوع واحد وانما هناك عدة انواع لها، كما أن لها عدة أساليب وآثار

(أ) **مفهوم التنافسية المصرفية** قيل تحديد مفهوم للمنافسة المصرفية يجدر بنا تحديد مفهوم التنافسية بمفهومها العام، ورغم وجود الكثير من التعاريف للمنافسة إلا أنها تبقى ذات مدلول واحد، إذ أن الاختلاف بين الاقتصاديين في تعريف التنافسية هو اختلاف تنوع وليس اختلاف تضاد. عرف آدم سميث التنافسية على أنها: "عملية ديناميكية أو سلوك تملية المزاحمة الاقتصادية" ويقصد بالمزاحمة السباق بين المؤسسات والتنافس على اختراق السوق والسيطرة عليه (بوخلالة، ٢٠١٤، ٤٨) وهناك من يعرف التنافسية أيضاً على أنها النظام الذي يسعى من خلاله مختلف المتعاملين الاقتصاديين داخل سوق واحدة إلى تصريف السلع والخدمات التي تم إنتاجها بهدف امتلاك ميزة عن باقي المتدخلين. كما يشير آخرون إلى أن التنافسية هي عبارة عن عملية تهدف إلى تحقيق الفعالية، الحركية والتنمية في أي قطاع اقتصادي، وهذا من

خلال الاسعار، التطوير، الرفع من جودة الخدمات، تلبية حاجات العمالة... الخ (بن قرين، ٢٠١٨، ١٣٢) وكمفهوم شامل يمكننا أن نستنتج بأن التنافسية المصرفية هي عبارة عن تصرف تسلكه مجموعة من المؤسسات التي تقدم منتجات مصرفية أو منتجات بديلة لها، بهدف التسابق للحصول على أكبر حصة من السوق المصرفي، حيث تسعى كل مؤسسة إلى جلب أكبر عدد من العملاء لصالحها وذلك من خلال عدة وسائل كتخفيض التكاليف واستعمال التكنولوجيا العالية، تحسين جودة المنتجات وحسن معاملة العملاء... الخ

(ب) أنواع التنافسية المصرفية باعتبار التنافسية المصرفية نوع خاص من التنافسية، فإن أنواع التنافسية يمكن اعتبارها أنواعاً للمنافسة المصرفية أيضاً على هذا الأساس يمكن تقسيم التنافسية المصرفية إلى عدة أنواع حسب معيارين كما يلي

- حسب طريقة التنافسية تنقسم التنافسية المصرفية حسب هذا المعيار إلى قسمين منافسة سعرية، وأخرى غير سعرية
- التنافسية السعرية هي التنافسية التي تركز على السعر والذي يمثل الاداة النقدية التي تعبر على القيمة أو تكلفة المنتجات أو الخدمات والقائمة بين المصارف، والتي تمنحها مرونة عالية في استخدام استراتيجياتها عن طريق تخفيض الأسعار مثل: أسعار العمولات والفوائد على القروض، أو تقديم خدمات مصرفية ذات جودة وبأفضل الاسعار مقارنة بالمنافسين أو اعطاء فوائد اعلى على الودائع، فالتنافسية السعرية تتجلى في سعي المتنافسين إلى كسب أكبر حصص في السوق المصرفي عن طريق استخدام السعر، لكنها في المقابل تعتبر محدودة نظراً لتدخل الدولة عن طريق المصرف المركزي، من خلال وضع حدود لأسعار الفائدة على الودائع والقروض.
- التنافسية غير السعرية وهي التنافسية التي لا تركز على السعر، وإنما تركز على وسائل أخرى كالإعلان والترويج للخدمات المقدمة وجودتها، وكذا العمل على توفير الراحة للعمالة بهدف جذبهم والسعي للمحافظة عليه، وتعتبر هذه التنافسية أكثر فعالية وهي أحسن طريقة يمكن للمصارف استعمالها للتنافس على اكتساب حصة كبيرة ودائمة في السوق المصرفي، وتعتبر التنافسية غير السعرية غير محدودة عكس التنافسية السعرية التي تعتبر كما أشرنا إليه سابقاً محدودة، كما ان العميل قد يفضل عادة الجودة والامان في التعامل مع المصرف على السعر (كداوي، ٢٠١٨، ١٣١).

- حسب حالة السوق حسب وضعية السوق وعدد المتعاملين فيه تأخذ التنافسية شكلين، منافسة كاملة وأخرى غير كاملة
- التنافسية الكاملة (التامة) يتشكل هذا النوع من التنافسية عندما تسود السوق المصرفي مجموعة من الخصائص نذكر منها
  - وجود عدد كبير من المتعاملين في السوق بائعين ومشتريين
  - التجانس والتماثل التام للسلع والخدمات المعروضة في السوق
  - حرية الدخول والخروج من السوق
  - شفافية السوق (العلم بكل ظروف السوق)
- التنافسية غير الكاملة حيث تعتمد بشكل كبير على عدد المصارف وطبيعة المنتجات المصرفية والخدمات المعروضة داخل السوق المصرفي سواء كانت متماثلة أو غير متماثلة، وهي تأخذ الأشكال التالية (على، ٢٠١٦، ١٢٣):

- الاحتكار: يعتبر الاحتكار الحالة النقيضة للمنافسة التامة، وهو يتميز بوجود متعامل واحد في السوق، وفي هذه الحالة يمكنه التأثير على الاسعار والكميات، ويكون الاحتكار مطلقاً إذا ما توفر الشرطين التاليين: عدم وجود سلع بديلة للسلع المعروضة، وجود حواجز تعيق دخول المنافسين إلى السوق.

- التنافسية الاحتكارية: يجمع هذا النوع بين الاحتكار والتنافسية الكاملة الذي يتحقق على المدى وتتميز التنافسية الاحتكارية بوجود عدد كبير من المتعاملين في السوق، حرية الدخول والخروج من السوق، شفافية السوق، تميز المنتجات والخدمات عن بعضها، بالرغم من انها تكون بدائل قريبة من بعضها البعض، القدرة على التحكم في الكميات والأسعار، قد تكون هذه القدرة للبائعين او المشتريين.

- احتكار القلة: وهي الحالة التي يسيطر فيها عدد قليل من المصارف الضخمة على حصص كبيرة من السوق المصرفي، ويقوم هذا النوع من التنافسية أساساً على مدى سيطرة عدد من المؤسسات على صناعة ما بغض النظر عن عدد المؤسسات الموجودة في السوق

- (ج) أدوات التنافسية المصرفية إن الحصول على أكبر عدد ممكن من العملاء يمثل الهدف الأساسي الذي تتنافس من أجله المصارف التجارية فيما بينها، سواء كان هؤلاء العملاء من أصحاب الودائع، أو من طالبي القروض (المستثمرين) ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تستعمل المصارف مجموعة من الوسائل، يمكن حصرها فيما يلي:

- المال رأس: يعتبر رأس المال بالنسبة للمصرف مؤشرا لمدى المتانة المالية للمصرف، ودرع واقى للمودعين من أخطار سوء الادارة والتوظيف، فكما كان رأس مال المصرف كبيرا كلما زادت ثقة العملاء فيه، وكلما زاد إقبالهم على التعامل معه، لذلك فإن المصارف تتنافس على زيادة نسب رؤوس أموالهم من أجل كسب ثقة العملاء وولاهم لذلك نجد بأن المصارف خاصة الكبيرة منها تتنافس على زيادة نسب رؤوس أموالها من اجل كسب ثقة العملاء، وهذا مع الأخذ بالاعتبار الحد الأدنى الذي تحدده لجنة (بازل)، حيث تفرض بنود هذه اللجنة ألا تقل نسبة رأس مال المصرف الى مجموع اصوله الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية عن 6% (بن قرين، ٢٠١٨، ١٥٠)
- السعر: تظهر التنافسية المصرفية عن طريق السعر فيما يلي (Zhanbolatova، 2018)
- أسعار الفائدة على الودائع: بهدف إغراء جمهور المدخرين، بإيداع أموالهم لدى المصارف، تتنافس هذه المصارف على رفع أسعار الفائدة على الودائع
- أسعار الفائدة على القروض: بحيث تتنافس المصارف على تخفيض هذه الأسعار إلى أدنى نسبة ممكنة من أجل تشجيع المستثمرين على الاقتراض
- العمولات: تظهر التنافسية المصرفية ايضا بتخفيض نسب العمولات على الخدمات المصرفية لجذب عملاء جدد والمحافظه على الحاليين، وزيادة ولائهم للتعامل مع المصرف وكما سبق الإشارة اليه سابقا فان مجموعة اللوائح والقواعد التي تضعها العديد من دول العالم من أجل تحديد الحدود الدنيا والقصى لأسعار الفائدة، بهدف حماية المودعين والمصارف نفسها من التنافسية تقيد حرية المصارف في التنافس بالأسعار (الطيب، ٢٠٠٩، ١٦٦)
- استعمال التكنولوجيا: أصبحت التكنولوجيا إحدى أهم الأدوات التي يمكن التنافس عليها واستعمالها في توسيع حصة السوق بالنسبة للمنشآت المصرفية، فكما أدخل المصرف وسائل حديثة وتكنولوجيا عالية المستوى على خدماته، كلما أدى ذلك إلى زيادة السرعة في الأداء والسهولة في المعاملات وبالتالي الحصول على المزيد من العملاء، كما أن التكنولوجيا تمكن المصارف أيضا من تقديم وابتكار خدمات مصرفية جديدة، وهذا ما يعد عنصرا آخر من العناصر التي تتنافس عليها المصارف (ali، ٢٠٢٠، ١٤٦)
- تسويق الخدمات: إن التسويق الفعال للخدمات المصرفية يساهم في جذب انتباه إثارة رغباتهم للخدمة التعريف بالخدمة المقدمة وبمزاياها وقدرتها على إشباع حاجات العملاء ورغباتهم وذلك باستعمال مختلف وسائل الإعلان والإعلام... الخ. كما يشمل التسويق المصرفي أيضا توزيع الخدمات المصرفية، وهو يعتمد في ذلك على الانتشار الجغرافي لفروع المصرف ومدى ملائمة مواقعها وقربها من العميل، بحيث تتجلى التنافسية في هذا المجال في التنافس على فتح أكبر عدد ممكن من الفروع وانتشارها بشكل واسع إضافة إلى اختيار أحسن المواعيد لهذه الفروع وأنسبها للعميل، وكذلك تقديم الخدمات في أنسب الفترات وبأعلى جودة
- حسن المعاملة: تتنافس المصارف على الاهتمام أكثر بالعملاء سواء الحاليين أو المرتقبين أين تسعى إلى ضمان حسن الاستقبال والاصغاء إليهم، والرد على استفساراتهم، والأخذ بمقترحاتهم، وذلك بهدف تحسين نوعية الخدمات المقدمة وكسب رضا العملاء والاحتفاظ بهم، ولذلك تحرص المصارف دوما على توطيد العلاقات وتكوين صورة إيجابية عن المعاملات المصرفية، وتوفير أحسن الوسائل المادية والبشرية لخدمة العميل (على، ٢٠١٦، ١٥٥) إن حسن معاملة موظفي المصارف للعملاء تلعب دورا كبيرا في جذب العملاء وجعلهم يقبلون على المصرف ويتعاملون معه، حيث يمنحهم ذلك الشعور بالراحة والثقة والأمان (غازي، ٢٠٢١، ١٦٧) ولذلك تتنافس المصارف على توفير كل ما هو مريح للعملاء أثناء تواجدهم في المصرف، ومن ذلك يمكن أن نذكر
- حسن الاستقبال والبشاشة واحترام العملاء
- تجهيز قاعات الاستقبال بوسائل حديثة ومريحة
- توطيد العلاقات الشخصية مع العملاء
- مساندة العملاء والوقوف معهم في الاوقات الصعبة
- تقديم مزايا للعملاء، كإعطاء الأولوية للعملاء المودعين في الحصول على القروض.
- (د) أسباب التنافسية المصرفية هناك العديد الأسباب التي جعلت التنافسية جانبا أساسيا في نظام اي نظام مصرفي، والتي تمثل في حقيقتها نتائج العولمة والشمولية المالية والتطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات، وأهم هذه الأسباب نجد (على، ٢٠١٦، ١٣٧):
- تعدد الفرص في السوق العالمي نتيجة تحرير التجارة الدولية



- وفرة المعلومات نتيجة تطور أساليب بحوث السوق والشفافية التي تتعامل بها مختلف المصارف والمؤسسات المالية في المعلومات المتصلة بالسوق المصرفي وغيرها من المعلومات ذات الدلالة على مراكزها التنافسية
- سهولة الاتصالات وتبادل المعلومات بين مختلف وحدات وفروع المصارف والمؤسسات المالية بفضل شبكة الانترنت، وغيرها من آليات الاتصالات الحديثة
- تدفق نتائج البحوث والتطورات والتقنية وتسارع مختلف عمليات الإبداع والابتكار
- تحول السوق المصرفي إلى سوق عملاء تتركز القوة الحقيقية فيه للعملاء الذين انفتحت أمامهم فرص الاختبار والمفاضلة بين بدائل متعددة لإشباع رغباتهم بأقل تكلفة وبأيسر الشروط، ومن ثم تصبح التنافسية هنا هي الوسيلة الوحيدة للتعامل من خلال العمل على إكساب وتنمية القدرات التنافسية
- (هـ) مؤشرات قياس التنافسية المصرفية (كداوي، ٢٠١٨، ٢١٤) تعتبر مؤشرات التركيز (Concentration Index) المختلفة، من أهم الأدوات التي تستخدمها الدول في المجال الاقتصادي والمصرفي لتوصيف وتشخيص حالة الأسواق من حيث القوة ودرجة التنافسية السائدة بين المصارف العاملة في الأسواق، وذلك من أجل ضمان عدم احتكار مصرف معين للسوق المصرفي وبالتالي التحكم فيه بطريقة قد تلحق الضرر بالاقتصاد الوطني، ومن بني أهم المؤشرات المستخدمة في قياس التنافسية مؤشرا هما:
  - **مؤشر معدل التركيز (Concentration Index)** يحدد هذا المقياس النسبة المئوية لأكبر ثلاثة أو أربعة مصارف، من إجمالي المصارف العاملة في السوق السوق بحسب معايير محددة، ففي حالة السوق المصرفي يمكن أن تكون (Betlis، ٢٠١٠، ١٤٢): إجمالي الموجودات، إجمالي الودائع، إجمالي الائتمان ..... الخ ويتم حساب معدل التركيز وفقا للمعادلة التالية:

$$CR = \sum_{k=1}^n S_k$$

حيث أن:

K = كل مصرف من المصارف في السوق،

N = عدد المصارف الكبيرة

Sk = نصيب المصرف

CR = نسبة التركيز ويوجد علاقة عكسية بين قيمة مؤشر نسبة الارتكاز، ودرجة التنافسية في السوق، بمعنى أن ارتفاع قيمة هذا المؤشر يدل على تركيز السوق في مصرف محدد وانخفاض درجة التنافسية والعكس صحيح، وتتراوح نسب هذا المؤشر بين الصفر والمائة %

- **مؤشر هريفندال - هريشمان (Herfindahl-Hirschman Index)** ويرمز له بـ (HHI) ويعكس هذا المؤشر التغيرات التي تحدث بين الحصص السوقية للمصارف المختلفة، بحيث أن حدوث أي تغيير في حصة أي مصرف لصالح أحد المصارف الكبيرة الأخرى سيؤدي إلى ارتفاع في قيمة هذا المؤشر، في حين انه عند حدوث أي تغييرات لصالح المصارف الصغيرة سيؤدي إلى انخفاض قيمة المؤشر. وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر و ١٠٠٠٠ نقطة وتعتبر العلاقة بين قيمة هذا المؤشر ودرجة التنافسية علاقة عكسية، بمعنى أن زيادة قيمة المؤشر تدل على ارتفاع درجة الارتكاز، وضعف التنافسية، والعكس صحيح. ويتم حساب مؤشر هريفندال - هريشمان بالمعادلة التالية (غازي فيصل، ٢٠١٨، ٢١٨):

$$HHI = \sum_{i=1}^{15} (MS_i)^2$$

حيث أن:

HHI = قيمة مؤشر هرفندال-هرشمان،  $MS_i$  = حصة المصرف (نسبة مئوية) بحسب المعيار المستخدم (مثل الودائع أو الائتمان) من إجمالي قيمة المعيار لجميع المصارف. كما يشير معكوس مؤشر HHI إلى عدد المصارف المتساوية في الحجم، والتي من

$$N = \frac{1}{HHI}$$

الممكن أن يحتويها السوق لاليات القيمة المحددة لهذا المؤشر، ويمكن حسابها عبر المعادلة التالية:  
حيث أن:

$N$  = عدد المصارف متساوية الحجم التي من الممكن أن يحتويها السوق لاليات القيمة المحددة لمؤشر HHI

• نموذج بانزر- روس لقياس التنافسية المصرفية:

يستند نموذج بانزر- روس إلى خصائص معادلة الإيرادات ذات الشكل المنخفض في المنظمة أو على مستوى المصارف ويستخدم الاختبار الإحصائية H statistic التي في إطار بعض الافتراضات التي يمكن ان تكون بمثابة مقياس للمنافسة بين المصارف. ويستمد الاختبار من نموذج السوق المصرفي العام. الذي يحد توازن الانتاج وتوازن عدد المصارف من خلال تعظيم الارباح على مستوى المصرف ومستوى الصناعة (Ali، 2020). وكل هذا يعنى

- إن المصرف أ يحقق أقصى الإيرادات إذ تساوى الإيرادات الحدية التكلفة الحدية وكما هو موضح في المعادلة الاتية:

$$R_i(x_i, n, z_i) - C_i(x_i, w_i, t_i) = 0 \dots \dots \dots$$

حيث ان

$R_i$  تمثل إيرادات المصرف

$C_i$  تمثل تكاليف المصرف

$x_i$  تمثل الناتج من المصرف

$n$  تمثل عدد المصارف

$w_i$  مجموعة العوامل التي تؤثر على أسعار مدخلات المصرف

$z_i$  تمثل المتغيرات الخارجية التي تحول وظيفة الإيرادات للمصرف

$t_i$  تمثل للمتغيرات الخارجية التي تحول وظيفة التكلفة للمصرف.

اما على مستوى السوق فهذا يعنى انه في حالة التوازن يظل قيد الربح صفر

$$R_i^*(x^*, n^*, z) - C_i^*(x^*, w, t) = 0 \dots \dots \dots$$

علما بان المتغيرات التي تحمل علامة (\*) هي قيم التوازن.

ومعادلة الشكل العام لنموذج بانزر روز يمكن تحديده كما يلي:

$$\ln TR_{i,t} = \beta_1 P1_{i,t} + \beta_2 P2_{i,t} + \beta_3 P3_{i,t} + \theta_1 \ln LOAN + \theta_2 \ln DEP_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \dots$$

حيث ان

TR تمثل نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات للمصرف أ والسنة t

$P_1$  تمثل نسبة نفقات الفائدة إلى مجموع الودائع كمؤشر على تكلفة الاموال

$P_2$  تمثل نسبة الرواتب والاجور إلى مجموع الموجودات كمؤشر لتكلفة العمالة

$P_3$  تمثل نسبة نفقات الاندثار إلى مجموع الموجودات كمؤشر لتكلفة رأس المال

LOAN تمثل نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات

DEP تمثل نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الموجودات

$\varepsilon$  تمثل معدل الخطأ العشوائي

- حساب وتفسير إحصائية H statistic

يرسم نموذج بانزر روز مقياس مباشر للقدرة التنافسية المصرفية في بلد معين، وهو ما يرمز له او يسمى H statistic ويتم احتساب هذه النسبة كمجموع مرونة أجمالي الإيرادات للمصرف فيما يتعلق بأسعار المدخلات الخاصة بالمصرف ويمكن تحديدها في المعادلة التالية:  $H = \beta_1 + \beta_2 + \beta_3 \dots$  وتفسر نتائج هذه المعادلة بتلات حالات هي:  $H < 0$  وفي هذه الحالة تدل على وجود احتكار  $0 < H < 1$  وفي هذه الحالة تشير الى وجود منافسة احتكارية  $H = 1$  وفي هذه الحالة تدل على وجود منافسة تامة

**ثانياً : الاستدامة المالية** نشاء مفهوم الاستدامة المالية كتطور للمفهوم الاقتصادي للتنمية المستدامة واصبحت احد اهم جوانب الاستدامة وهي استدامة التمويل من اجل التنمية فهي من اهم محاور التنمية المستدامة . وقد أطلقت ثمانية بنوك مركزية ومراقبين ماليين، في عام ٢٠١٧، ما يعرف بـ Network for Greening the Financial System NGFOS، وهي المجموعة التي تهدف تسريع أعمال التحول إلى الاقتصاد الأخضر، من خلال البنوك المركزية بشكل رئيسي، وقد بلغ عدد أعضاء هذه المجموعة ١٠٥ عضو منهم: البنك المركزي الأردني، وسلطة دبي للخدمات المالية، و١٦ مراقب ومنهم: البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وبنك الاستثمار الأوروبي، والبنك الدولي، وصندوق النقد كما شهد الوطن العربي تحركاً طفيفاً في طريق تطبيق سياسات التمويل المستدام، ففي يوليو من العام الماضي ٢٠٢١، أصدر البنك المركزي المصري مجموعة من المبادئ الاستراتيجية بهدف وضع إطار عام للتمويل المستدام وتطبيقه بالبنوك والمؤسسات المالية.

**أ. مفهوم الاستدامة المالية** يشير مفهوم الاستدامة المالية إلى قدرة المنظمة على الاستمرار في السياسات الحالية والمستقبلية دون التسبب في ارتفاع نسبة الدين بشكل مستمر، ويكون العمل الذي حقق الاستدامة المالية هو العمل الذي يبيع منتجاً أو خدمة بسعر يغطي نفقاتها بالإضافة إلى تحقيق ربح من البيع (مصطفى، ٢٠١٨، ٨٧). وتُعرف الاستدامة المالية أيضاً بقدرة المنظمة على بدء أعمالها وتنميتها والحفاظ عليها باستقرار مالي على المدى القصير وال المدى الطويل، ويحتاج تحقيق الاستدامة المالية إلى تطوير خطة تُحدد أهداف طويلة المدى، وتحديد الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، بالإضافة إلى مراقبة التدفق النقدي عن كثب؛ للتأكد من أن النفقات الصادرة لا تزيد عن الأموال الواردة وبالقياس يمكن النظر للتمويل المستدام على أنه تحديد مصادر التمويل بمختلف أنواعها حكومية كانت أو غير حكومية، والعمل على توجيهها على النحو الأمثل الذي يمكن المؤسسات من القيام بأدوارها تجاه الفرد والمجتمع باستدامة

**ب. عناصر الاستدامة المالية** تتضمن الاستدامة المالية عدة عناصر موضحاً فيما يأتي (مقيص، ٢٠١٨، ١٥٢):

- **الحصول على رأس المال** يتطلب راس المال امتلاك الكثير من المال بالمقام الأول، وتحتاج المنظمات إلى كم كبير من المال لإدارة استثمار ناجح، وعادة ما تحتاج المنظمات إلى رأس مال مبدئي لبدء التشغيل وإعداد فريق العمل، وتحتاج إلى رأس مال متداول مستمر للحفاظ على للقيام بالعمليات اليومية، كما تحتاج رأس مال استثماري لإعادته إلى الشركة وتحقيق النمو. ويمكن للمنظمات الحصول على رأس المال عن طريق التمويل الذاتي، إذا كانت شركة التوظيف مستدامة مالياً، أو عن طريق التمويل من خلال ضخ الأسهم إذا كانت الشركة تمتلك المال للقيام بالعمليات اللازمة، أو من خلال الحصول على قرض من أحد البنوك، أو العمل مع وكالة تمويل متخصصة.
- **الربحية** يعد الرصيد مهماً عندما يتعلق الأمر بالربحية، وإذا كانت الربحية منخفضة للغاية، يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على التدفقات النقدية، كما يمكن أن تزيد من الضغط في جميع أنحاء المؤسسة، حيث لا تترك الأرباح المنخفضة أي مجال لتقلبات الإيرادات أو المصروفات، وتحد أيضاً من القدرة على إعادة الاستثمار؛ مما يضر بالاستدامة المالية (جميل، ٢٠١٧، ٢١٤).
- **التقارير** كتابة التقارير أمراً بالغ الأهمية لتحقيق نمو صحي ومستدام، إذ يسمح ذلك بإنشاء خطة لمراجعة الأموال على أساس منتظم وفي الوقت المناسب، لتخطي الاتجاهات السلبية والاستفادة من الفرص الإيجابية الفريدة واستغلالها. تكون هناك دائماً حاجة إلى إعداد تقارير مالية قوية لتأمين مستويات متزايدة من دعم رأس المال، وذلك مهما كانت طريقة الحصول على رأس المال، كما تُعد التقارير مفيدة عندما يحين وقت بيع العمل أو النمو من خلال عمليات الدمج والاقتران (راشد، ٢٠١٩، ٩٥).
- **التخطيط** يساعد التخطيط السليم على السير نحو نهج محدد وواضح ومضمون لتحقيق الاستدامة المالية، حيث أنه من السهل جداً أن تميل الشركة عن الطريق المحدد نحو النمو المستدام إذا لم يكن لديها خطة عمل تعمل على إبقائها على المسار الصحيح ووصولها إلى الاستدامة المالية. يجدر بالذكر أن التخطيط المالي الخاص بالشرة يجب أن يكون مرناً بما يكفي للسماح للشركة بالتأقلم مع تغييرات السوق المستمرة والفرص غير المتوقعة، ولكن يجب أن يكون أيضاً قوياً بما يكفي لمنع الشركة من الانحراف إلى منطقة خطرة وغير مستدامة (محمود، ٢٠١٤، ١٥٤).

- الاستدامة أي استمرارية التمويل دون انقطاع، الامر الذي يسهم في استمرارية المؤسسات على القيام بأنشطتها وأداء أدوارها، دون الارتباط والتقييد بمصدر التمويل.
- التنوع ويقصد هنا مصادر التمويل، والتي يمكن تحديدها في مصادر أساسية ورئيسية كالتمويل الحكومي للمؤسسات، والذي غالبا ما يعتمد عليه بصورة رئيسية، ومصادر ثانوية متنوعة تنتم أيضا بالاستمرارية كالترعاعات الاهلية والجهود الذاتية والمنح واهيبات.
- الذاتية وهي خاصية تؤكد على الهدف الرئيسي من استدامة التمويل المتمثل في مواجهة ضعف قدرة المنظمات على توفير مصادر تمويلية تتناسب مع التوسع في الانظمة المجتمعية كالتعليم وغيرها، وتلبية الطلب الاجتماعي عليها؛ لذا فإن الفلسفة الكامنة وراء التمويل المستدام هو تفعيل "خاصية الذاتية" في التمويل وتعبئة مصادر جديدة تسهم في استمرارية النظام ونجاحه في تحقيق أهدافه.
- د. مصادر تمويل المصارف جميع المصادر التي يتم بها تمويل المصارف، و يمكن تصنيفها إلى مصادر داخلية كأموال المصارف الخاصة إضافة إلى الودائع بمختلف أنواعها، كما لا ننسى المصادر الخارجية التي يلجأ إليها المصرف عند قلة السيولة (احمد واخرون، ٢٠١٧، ٦٨).

١. مصادر التمويل الداخلية : فمصادر التمويل الداخلية تتكون من مصدرين هامين هما :

- أموال المصارف الخاصة : و تتألف هذه المجموعة من الفرق بين موجودات المصرف و مطلوباته و تسمى أيضا " قيمة المصرف الصافية " و تتألف هذه المجموعة من :
  - رأس المال المدفوع : و هي عبارة عن الأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحاب المشروع عند بدء تكوينه، و أية إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليها في فترات لاحقة ، ويمثل هذا المصدر نسبة ضئيلة من مجموع الأموال التي يحصل عليها المصرف من جميع المصادر، لكن أهمية هذا المصدر لا يمكن المبالغة فيها حيث يساعد رأس المال على خلق الثقة في نفوس المتعاملين مع المصرف خاصة أصحاب الودائع منهم، إذ أن رأس المال يحدد قيمة الضمان الذي يعتمد عليه المودعون ضد ما يطرأ من تغيرات على قيمة الموجودات التي يستثمر فيها المصرف أمواله، هذا و يجب عدم المغالاة في قيمة رأس المال و هذا راجع إلى ان المصرف لا يتعامل بشكل رئيسي بأمواله الخاصة ، و إنما بأموال المودعين لذا فهو لا يحتاج إلى الأموال الخاصة بنفس الدرجة التي يحتاجها المشروع التجاري أو الصناعي (الزيداني، ٢٠١٦، ١٤٢). صغر حجم رأس المال يمكن المصرف من توزيع العائد على رأس المال لأن العائد من الاستثمارات بعد تغطية تكاليف الحصول على الأموال من المصادر الخارجية والمصارف الإدارية و العمومية اللازمة لإدارة المشروع بشكل عام لن يشجع أصحاب رأس المال على استثمار أموالهم في المشروع لذا لم يكن هذا العائد مرتقعا يكون المصرف التجاري رأس المال لكن بنسب طئيلة من خصومه مما يدل على ضآلة الدور الذي يقوم به، عكس الحال في المصرف غير تجاري مثل : المصارف المتخصصة أين يكون رأس المال بنسبة كبيرة حيث تعتمد عليه في عملياتها، بينما يعتمد المصرف التجاري على ودائعه.
  - الأرباح المحتجزة : تحتجز الأرباح بصفة عامة في المشروعات لأسباب مختلفة و هي تمثل جزءا من حقوق المساهمين ويرى البعض فيها وسيلة للحصول على الأموال اللازمة للاستثمار داخليا، و يمكن تقسيم الأشكال التي تتخذها الأرباح المحجوزة إلى : الاحتياطات و المخصصات و الأرباح غير الموزعة.
  - الاحتياطات : تقتطع الاحتياطات من الأرباح لمقابلة طارئ محدد تحديدا نهائيا وقت تكوين الاحتياطي، و تقاديا لإضهار حجم الأرباح المحجوزة في حساب واحد ظهرت في المحاسبة عدة تسميات من الاحتياطات منها : الاحتياطي العام، الاحتياطي القانوني، و احتياطي الطوارئ و غيرها من الأسماء التي تطلق على جزء من الأرباح بغية حجزه و إعادة استثماره في المشروع، أي كلما زادت الاحتياطات زاد ضمان المودعين في المصارف.
  - الاحتياطي الخاص ( الاختياري ) : هو احتياطي يكونه المصرف من تلقاء نفسه غير أن القانون يفوضه عليه بدافع :: تدعيم المركز المالي للمصرف في مواجهة المتعاملين و الجمهور. : ملاقة كل خسارة في قيمة أصول المصرف تزيد من قيمة الاحتياطي القانوني.
  - الاحتياطي القانوني ( احتياطي رأس المال ) : هو احتياطي يطلبه القانون و ينص على أن يكون بنسبة معينة من رأس المال فعندما يستقر المصرف في أعماله و يبدأ في الحصول على الأرباح فإن القانون ينص على أن المصرف يقتطع نسبة مئوية معينة من الأرباح الصافية قبل توزيعها.

- المخصصات : تكون المخصصات في العادة لتعديل قيمة الأصول لتجعلها ممثلة بالقيمة الحقيقية لها في تاريخ إعداد ميزانية طبقاً لأسس التقييم المتعارف عليها لكل نوع من أنواع الأصول و تحمل الأرباح عادة بقيمة المخصصات.
- الأرباح غير الموزعة : إن الاحتياطات و المخصصات تكون غير معدة للتوزيع على المساهمين كأرباح إلا أن المبالغ التي تبقى بعد اقتطاع الاحتياطات و المخصصات تكون قابلة للتوزيع على شكل أرباح غير موزعة إلا أنها تكون قابلة للتوزيع و يوزعها المصرف متى شاء .
- سندات الدين الطويل الأجل : إن رأس المال و الاحتياطي و المخصصات و الأرباح غير الموزعة فهي مصادر تقليدية بالنسبة للمصرف التجاري أما المصادر الحديثة فهي تشمل سندات الدين الطويل الأجل : التي تعتبر من مصادر الخارجية يصدرها المصرف و يبيعها للجمهور و المؤسسات و يحتفظ بالأموال الناتجة عن هذا البيع ضمن أمواله الخاصة شريطة أن يكون لسداد الودائع حق الأولوية لا على سداد هذه السندات عند تصفية أعمال المصرف وقد اعتبرت هذه الأموال ضمن الأموال الخاصة في أمريكا رسمياً .
- الودائع : و الودائع هي تعتبر من أبرز مصادر التمويل الخارجية للمصرف وهي بشقيها المحلي و الأجنبي أين تعتبر المصدر الرئيسي لأموال المصرف التجاري .
- ٢. مصادر التمويل الخارجية: عندما يصعب الحصول على الأموال بالطرق المذكورة سابقاً يلجأ المصرف التجاري إلى التمويل الخارجي المتمثل فيما يلي:
  - عن طريق البنك المركزي : أي عن طريق الاقتراض من البنك أو بنوك أخرى، و في الواقع أن دور البنك المركزي باعتباره ممول البنوك التجارية لا يقف عند منح القروض و إنما يتعداه إلى عمليات إعادة الخصم.
  - القروض و السلفات : يعمل البنك المركزي كبنك البنوك و يقدم لها قروضا لمساعدتها على تلبية حاجاتها و التسهيلات التي يعطيها البنك المركزي للمصارف في حالة اقتراضها منه تفوق معدل الفائدة الذي يتقاضاه، وذلك لأنه غالباً ما يمنح هذه القروض ليشجع المصارف على الاقتراض لتمويل النشاطات التي يرغب في تشجيعها. فالقروض غالباً ما تعطي لنشاطات إنتاجية بينما تمثل السندات المعاد خصمها أوراقاً لصفقات تجارية أو لغايات استهلاكية تأخذ مظهر الصفقات التجارية، و في الحقيقة أن البنك المركزي لا يستطيع بنيان حقيقة الغرض من التمويل بواسطة السند بدقة.
  - إعادة الخصم : تخصم المصارف التجارية عادة أوراقاً و سندات مالية للمتعاملين معها بدلاً من أن تجمد قيمتها لحين استحقاقها لدى البنك المركزي و تدفع له بالمقابل معدل إعادة الخصم يكون أقل معدل من معدل الخصم. لذا يفضل المصرف الاحتفاظ بها عندما تكون الأحوال العادية وهذا لحين استحقاقها وذلك للاستفادة من استثمار أمواله في عملية الخصم. وهذا لأن لجوء المصرف لإعادة الخصم قد يساء فهمه من قبل البعض أين يعتبرونه دليلاً على ضعف سيولته و عدم قدرته على مواجهة طلبات المودعين أو بالأحرى المتعاملين معه. لهذا فإن المصرف التجاري لا يلجأ إلى إعادة الخصم، إلا عند الضرورة المتمثلة في :
    - تدني السيولة.
    - تدني رصيد أمواله الجاهزة.
    - زيادة فرص استثمار أمواله في نواحي أكثر ربحاً من إعادة الخصم، و تعتبر عملية إعادة الخصم من أقدم أشكال المساعدة التي قدمها البنك المركزي للبنوك التجارية، و لكن أهمية هذا المصدر أخذت بالتضاؤل بسبب وجود أموال كافية في المصارف و بسبب انتشار الأسواق المالية حيث بدلاً من لجوء المصرف إلى إعادة الخصم مع ما يتضمنه من أخطار على سمعته، فإنه يلجأ إلى بيع هذه الأوراق المحتفظ بها في محفظته الاستثمارية. كما أن إمكانية المصرف بحصوله على قرض أو سلفة أدى إلى التقليل من أهمية إعادة الخصم باعتباره كمصدر من مصادر التمويل.
  - عن طريق التسهيلات الائتمانية الخارجية : و تتلخص في القروض و الاعتمادات التي تحصل عليها المصارف من مراسليها في الخارج و عادة ما تكون بالعملة الأجنبية لذا فإن هذا المصدر لا يمكن اعتباره مصدراً مباشراً. كما أن استعماله يقصر على تمويل عمليات مصرفية معينة في الخارج كعمليات الاعتمادات المستندية أي أنها ليست أموالاً جاهزة توضع تحت تصرف المصرف المحلي لتمويل عملياته مع الخارج، حيث يساعد المصرف على ترسيخ علاقاته بالخارج مما ينتج عنه إمكانية استخدامه كمصرف مراسل للمصارف الخارجية، فيستفيد من العملات الناتجة عن أداء هذه الخدمات.
  - مصادر التمويل الأخرى : و تشمل مايلي :

- القروض المتبادلة بين المصارف المحلية: في بعض الأحيان تلجأ المصارف التجارية إلى الاقتراض من بعضها البعض في سبيل تمويل عملياتها إلا أن هذه الطريقة لا تنتظر عليها المصارف عادة بعين الارتياح نظراً لما قد يظنه البعض من لجوء المصارف إلى مثل هذه الطريقة قد يعني المصرف المقترض وكذلك فإن المصدر غير مضمون لأن الحاجة الأموال تنشأ عادة من زيادة الطلب على السحوبات أو القروض، و بما أن هذه الأمور تتخذ نتيجة لأوضاع سياسية أو اقتصادية معينة، فإن جميع المصارف العاملة في البلاد تتعرض لنفس هذه الظروف مما يجعل كل المصارف تحتاج إلى أموالها في فترة واحدة، الأمر الذي يجعلها غير قادرة على إقراض بعضها البعض، وبالتالي اللجوء إلى البنك المركزي كمقرض أخير.
- التأمينات المختلفة : و هي التأمينات التي يضعها بعض الأفراد في المصارف مثل : تأمينات الاعتمادات المستندية ويتم تصنيف هذه المصارف تحت الودائع المقيدة.
- ودائع المصرف من الخارج في المصارف المحلية
- المطالبات الأخرى : و هي عبارة عن عدة بنود يدمجها البنك المركزي مما يقصد اختفاء معالمها أو لعدم أهمية تفصيلاتها
- هـ. وظائف أموال المصرف الخاصة :تعتبر كهامش أمان بالنسبة لكل من له ودائع في المصرف . كما أن أموال المصرف الخاصة تساهم في المحافظة على السيولة المناسبة للمصرف التي تمكنه من مواجهة الخطر دون المساس برأس المال. كما أن الأموال الخاصة تعتبر مقياساً في نظر حاملي الأسهم أين يتمكنون من معرفة قيمة ما يملكونه من أسهم فكلما كانت قيمة المصرف الصافية أكبر كلما كانت لقيمة أسهمهم التي يملكونها في ذلك المصرف أكبر والعكس صحيح وهكذا فإن أموال المصرف تستخدم للأغراض التالية :
- لبدائية عمل المصرف .
- يعتبر رأس المال الاحتياطي ضماناً ضد خسائر المصرف
- كما يساعد على كسب ثقة المودعين
- يعتبر كمقياس يقيس به المالكون مقدار ما يملكون من ثروة مستثمرة في ذلك المصرف .
- قدرتها على امتصاص الصدمات والهزات المالية التي تتعرض لها المصارف وفي العادة نسب أموال المصارف الخاصة إلى مجموع الودائع في البلدان النامية أعلى من البلدان المتقدمة وهذا راجع إلى هبوط مستوى الدول النامية .
- ثالثاً : اهم مؤشرات قياس الاستدامة المالية وجد معايير رقابية صارمة ومتعددة تم ويتم تطويرها على المستويين الداخلي والخارجي. وهذه المعايير يجب الانصياع لها والتمسك بتنفيذ أهدافها، والرقابة الداخلية تقوم بها البنوك المركزية عبر التفتيش المتعدد، وكل في حدود اختصاصه يضع الضوابط الكفيلة بالحفاظ على البنوك في وضع آمن سليم معافى. وبالنسبة للرقابة الخارجية، هناك العديد من الجهات الرقابية التي تصدر الضوابط العامة والتوجيهات الارشادية لاستيعابها واتباعها، من أجل ضمان سلامة وتناغم العمل المصرفي في كل الأرجاء وفق وتيرة واحدة قوية ومتناسكة نظراً لأن العمل المصرفي متماسك كالجسد الواحد يشد بعضه بعضاً ويصب في بوتقة واحدة.نشأت لجنة بازل لمحاولة وضع اسس وقواعد للرقابة على البنوك بعد أن قرر محافظوا الدول الصناعية العشر الكبرى (كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، اسبانيا، السويد، USA، UK) تنسيق شروط العمل فيما بين هذه الدول وذلك بسبب اختلاف مستوى القيود التي تفرضها هذه الدول على بنوكها. فبعض الدول تضع قيود مشددة على البنوك، وبعضها الآخر يضع شروطاً أكثر تساهل، مما دعا الى تشكيل هذه اللجنة بصورة غير رسمية (ليست وليدة معاهدة دولية) بل مجرد مذكرة تفاهم بين البنوك (الدول الصناعية) على تنسيق المواقف في ميدان ممارسة مهنة البنوك بأكبر قدر من الحرفية. كان ذلك في عام ١٩٧٤ على أثر افلاس بنك هيرشبات في ألمانيا وبنك فرانكيل ناشيونال أيضاً وتأثير ذلك على البنوك الأميركية والأوروبية المتعاملة معهم. وقد باشرت اللجنة أعمالها عام ١٩٧٥ وتجتمع اللجنة أربع مرات سنوياً قدمت اللجنة الحلول لتلك الأزمات المتتالية ظهرت في مقررات بازل ١، وعلى الرغم من نشوء اللجنة إلا أن العديد من الأزمات المالية تتالت على مدار فترة طويلة امتدت من أزمة المديونية عام ١٩٨٢ وانتهت بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨. وكان اهم مقياس اشارت اليه اللجنة هو مقياس كفاية راس المال (ميسرى، ٢٠١٨، ٢٤٥) والذي يعمل على قياس العديد من مؤشرات العمل المصرفي ومن اهم هذه المؤشرات استدامة التمويل وفيما يلي توضيح لهذا المؤشر
- أ. معيار كفاءة راس المال المصرفي

يعد موضوع كفاية رأس المال من ابرز المواضيع التي تهتم بها المصارف والأجهزة الرقابية لما له من اثر على إدارة المصرف وحماية ممتلكاته وأموال المودعين. يقصد بكفاية رأس المال: الطرق التي يستعملها مالكو المصرف وإدارته لتحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها المصرف من جهة وحجم رأس المال من جهة أخرى (جولوى، ٢٠١٧، ٢٤١) التعرف على ملائمة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة. لذلك يستخدم في مجال دراسة وتحليل كفاءة المصارف مجموعة كبيرة من المؤشرات المالية. وانطلاقاً من فلسفة التحليل المالي فإنه يمكن إجراء المقارنات المختلفة، سواء على صعيد سلسلة زمنية أي ما يطلق عليه الأداء التاريخي ومن خلال المقارنة مع مؤشرات مالية سائدة في السوق تمثل مؤشرات القطاع الذي تعمل فيه المنشأة، أو المقارنة مع منشأة أو أكثر متماثلة في النشاط أو الحجم فضلاً عن إمكانية اعتماد هذه المؤشرات في إجراء المقارنة مع أقوى المنافسين في السوق المالي والمصرفي. ويجب إن لانخطب بين الكفاءة والملاءة (محمد، ٢٠١٥، ٤٥) فمن الناحية المحاسبية نقصد بالملاءة أن المطلوبات اقل من الموجودات فنقول إن هناك عدم ملاءة في المصرف إذا كانت المطلوبات تفوق الموجودات بحيث يكون رأس المال قد تآكل وأصبح سالب بسبب الخسائر المتراكمة مما يؤدي إلى التصفية القانونية إما الجهات التي تهتم بكفاية رأس المال هم المساهمون والبنوك المركزية والمودعون. إن الغرض من معايير كفاية رأس المال المصرفي (ضيف، ٢٠١٢، ٣٩) هو التأكد من أن المصرف يحتفظ بحد أدنى من أمواله الذاتية لمواجهة تلك المخاطر التي يتعرض لها بغية استيعاب أية خسائر قد تصاحب نشاطه مع إعطاء أصحاب المصارف والمدراء حافز لإدارة المصرف على نحو سليم، ومن هذه المعايير أو المؤشرات ما يأتي:

١. **نسبة رأس المال إلى مجموع الموجودات:** يقصد برأس المال مقدار حق الملكية الذي يمتلكه المصرف التجاري وتقيس النسبة الناشئة عن هذه العلاقة المدى الذي يذهب إليه المصرف التجاري في اللجوء إلى حقوق الملكية لديه في تمويل الموجودات، فهذه العلاقة تعبر عن كفاءة رأس المال كما حددته لجنة بازل (جولوى، ٢٠١٧، ١٨٧) ويتم حساب هذه النسبة في العلاقة الآتية:

$$\text{نسبة راس المال إلى الموجودات} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

#### ٢. نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة:

إذ يرى الكثيرون ضرورة استخدام معدل الأصول الخطرة بدلاً من معدل حقوق الملكية/ الودائع وبحسب معدل الأصول الخطرة بقسمة حقوق الملكية على إجمالي الأصول مطروحاً منها الأصول السائلة. ومن أمثلة الأصول الخطرة: القروض بضمان أو بدون ضمان والأوراق المالية الأخرى (الاستثمارات طويلة الأجل والأصول الأخرى التي تكتنفها درجات مخاطرة عالية). وبنظرة خاصة لهذه الأصول نكتشف أنها أصول غير سهلة التحويل إلى نقدية، حيث يتطلب الأمر محاولة بيع الأوراق المالية غير الحكومية (أسهم وسندات) دون خسائر. وفي الوقت نفسه نجد انه من غير اليسير تحصيل القروض فوراً كما ان التصرف في الأصول الأخرى (الأصول الثابتة غالباً) قد يأخذ وقتاً حتى ولو لم يحقق خسائر عند البيع، وبحسب معدل حق الملكية إلى الأصول الخطرة وفق المعادلة الآتية:

$$\text{معدل حق الملكية الى الأصول الخطرة} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{الأصول الخطرة}} \times 100$$

٣. **نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمارات في الأوراق المالية:** يقيس هذا المعيار مدى قدرة المصرف على استخدام رأسماله لمواجهة الخسائر الناتجة عن الاستثمار من غير المساس بأموال المودعين فإذا كانت هذه النسبة ضعيفة فان هذا يعني ان المصرف قد اعتمد على الودائع في تحميل الخسائر لذا سميت بهامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمارات وتستنثى منها حوالات الخزينة والأوراق المالية الحكومية القصيرة الأجل لعدم وجود مخاطر فيها وتستنخرج هذه النسبة بالمعادلة الآتية :

$$\text{معيار كفاية راس المال الى الوراق المالية} = \frac{\text{راس المال الممتلك}}{\text{اجمالي الاستثمار فى الاوراق المالية}} \times 100$$

#### ٤. نسبة رأس المال الممتلك الى الودائع

وتنص هذه النسبة على عدم زيادة مجموع الودائع على عشرة أمثال رأس المال: أي عدم تجاوز النسبة (١:١٠) كحد أقصى. والأساس الذي تقوم عليه هذه النسبة هو مدى القدرة على التحكم في المخاطر الناتجة عن زيادة الودائع عن ١٠٪ وتعد مقياساً ملائماً لقياس كفاية رأس

المال. وكلما زادت الودائع التي تتسلمها المصارف عن هذا الحد زادت مخاطر المصرف تجاه المودعين، إذ يصبح رأس المال غير كاف لمواجهة ما يسحب من الودائع وتستخرج هذه النسبة بالصيغة الآتية:

$$\text{معيار كفاية رأس المال الى الودائع} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100$$

٥. معيار متانة رأس المال ويوضح هذا المعيار نسبة رأس المال شامل الاحتياطيات الى اجمال الحسابات الجارية والودائع ويعبر عنه بالمعادلة التالية

$$\text{معيار متانة رأس المال} = \frac{\text{نسبة رأس المال} + \text{الاحتياطي}}{\text{مجموع الحسابات الجارية} + \text{اجمالي الودائع}} \times 100$$

٦. معيار الاستدامة المالية وهو يهتم بقياس نسبة استدامة التمويل للمصارف المختلفة ويحسب عن طريق المعادلة التالية

$$\text{معيار الاستدامة المالية} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100$$

وبالنسبة لمبدأ كفاية رأس المال فهو ينص على ضرورة أن يحتفظ كل بنك طيلة الوقت وتحت كل الظروف برأس مال يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر لدى البنك. وهذا بدوره مربوط بحجم ومدى ونوع نشاط البنك وعملياته مع ربط كل هذا بمقدرة البنك على تعريف وقياس ومراقبة وضبط كافة أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك وأعماله. وبصفة عامة، فإن قاعدة رأس المال للبنك ومدى كفايته وحدوده يجب أن تكون مربوطة بهذه المخاطر وذلك من حيث أن الحد الأدنى لكفاية رأس المال للبنك يجب أن يكون ويظل كافياً لمقابلة وامتصاص المخاطر أينما وحالما وكلما طرأت. وفي هذا الخصوص، فإن تصنيف رأس المال البنوك وفق متطلبات بازل يجب أن يكون مبنياً على أساس العديد من العوامل، نذكر منها مستوى ونوعية رأس المال والوضع المالي الكلي للبنك، مقدرة الادارة على عمل الاحتياطيات (ريسيرفز) كرأس مال إضافي، مدى طبيعة واتجاه حجم الديون المتعثرة، وكذلك كفاية المخصصات (بروفيشنس) واحتياطيات التقييم، مكونات ميزانية البنك مثل طبيعة وحجم الموجودات غير الملموسة ومخاطر السوق ومخاطر التركيز والمخاطر المتعلقة بالنشاطات غير التقليدية، المخاطر المتعلقة بالنشاطات خارج الميزانية ونوعية وقوة الإيرادات ومدى معقولية توزيع الأرباح، مستقبل النمو لدى البنك، المقدرة على الدخول إلى سوق رأس المال للحصول على التمويل ومصادر رأس المال الأخرى متضمناً ذلك الدعم من قبل الشركة الأم (إذا وجدت)، وهكذا وهذا التصنيف لرأس المال عندما يكون (١)، فإنه يعني رأسمال قوي بالنسبة إلى حجم المخاطر لدى البنك. وعندما يكون التصنيف (٢)، فإنه يعني رأسمال مرضٍ مقارنة بحجم المخاطر لدى البنك. وعندما يكون التصنيف (٣)، فإنه يعني رأسمال أقل من مرضٍ ولا يدعم كل المخاطر بشكل كامل ومتكامل. وعندما يكون التصنيف (٤)، فإنه يعني نقصاً في رأس المال، وفي ضوء حجم المخاطر لدى البنك فإن مستقبل البنك يكون مهدداً مما يتطلب الدعم من المساهمين أو من مصادر خارجية أخرى. وعندما يكون التصنيف (٥)، فإنه يعني نقصاً كبيراً في رأس المال مما يهدد البنك ويتطلب الدعم القوي والغوري من المساهمين أو من أية مصادر خارجية (على ٢٠١٦، ١٢٨) أهمية هذا العمل التصنيفي تتبع من أنه يوضح وبجلاء تام وضع البنك في الوقت الحالي وما سيكون عليه الوضع في المستقبل المنظور. وهذا التصنيف سيشكل بل يوفر شفافية تامة عن وضع البنك خاصة بالنسبة لرأس المال، وهل هو قوي أو مرضٍ أو أقل من مرضٍ أو به نقص يتطلب الدعم أو به نقص كبير حاد يتطلب التدخل الغوري والدعم القوي ومن هذا التصنيف المهني سيعلم المساهمون والعملاء والمودعون وغيرهم من الجهات المرتبطة بالبنك، بحقيقة وضع البنك. ومثل هذه المعلومات هامة جداً لأنها ستمكن الجميع من تحديد علاقتهم المستقبلية مع البنك وإلى أين الاتجاه، وهذا التصنيف يشكل نوعاً من «جرس الانذار» أو علامة الخطر في الطريق، وهذا الجرس وعلامات الطريق تعتبر مؤشراً إسعافياً يمكن من تقليل أو تلافي الخطر أو بالمقابل الابتعاد تماماً عن مكن هذا الخطر لصعوبة تقليل آثاره أو تلافيه وهذا من حسنات العمل الرقابي المؤسسي في القطاع المصرفي حيث يتم التعامل بالمكشوف وعلى المكشوف، وليس في الامكان أحسن مما كان لأن العمل المصرفي يتم في شفافية وافصاح وحوكمة كاملة تهدف لتتوير الجميع مما يؤدي بدوره لحمايتهم وحماية أعمالهم وأموالهم وحقوقهم. إن مبدأ كفاية رأس المال من المبادئ المصرفية الهامة التي تهدف لضمان صناعة مصرفية آمنة ومستدامة.

احدى عشر : قياس اثر التنافسية على الاستدامة المصرفية



تعد نماذج البيانات اللوحية (Panel data) أحد النماذج القياسية الهامة في ميدان العلوم الاقتصادية؛ لما لها من أهمية خاصة في زيادة عدد المشاهدات مما يسمح بالوصول إلى نتائج قياسية أكثر موثوقية، فضلاً عن غياب أو انحسار الكثير من مشاكل الاقتصاد القياسي على غرار مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي وبعد استعراض واقع السوق المصرفي العراقي نوضح في هذا الفصل تأثير المنافسة المصرفية على الاستدامة للمصارف محل الدراسة وذلك عبر استخدام البرنامج الإحصائي EViews الإصدار العاشر حيث تم اعتماد الرموز التالية :

المتغيرات التابعة			المتغير المستقل
الاكتفاء الذاتي المالي	العائد على حقوق الملكية	العائد على الموجودات	التنافسية
Y3	Y2	Y1	X

#### ٤-١-١- الإطار النظري لنموذج البيانات اللوحية (Panel data)

##### ٤-١-١-١- مفهوم البيانات اللوحية وأهميتها

يقصد بالبيانات اللوحية (Panel data) المشاهدات المقطعية (الدول أو الشركات) الملاحظة خلال مدة زمنية معينة، أي أنّ لهذه البيانات بُعدين، الأول: للسلسلة الزمنية، والثاني: للمقاطع العرضية (Diebold, 2017, 6). بالنسبة إلى السلسلة الزمنية فهي تصف سلوك مفردة واحدة خلال مدة زمنية معينة، في حين أنّ البيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات عند مدة زمنية واحدة. اكتسبت نماذج البيانات اللوحية اهتماماً متزايداً ولا سيما في الدراسات الاقتصادية؛ كونها تأخذ بالحسبان أثر الاختلاف بين المقاطع العرضية وأثر تغير الزمن. وقد ذكر (Baltagi, 2005, 4-7) مجموعة من النقاط التي تبين أهمية البيانات اللوحية وهي: السيطرة على عدم التجانس الفردي، الذي قد يظهر في حالة السلاسل الزمنية، أو البيانات المقطعية، وقد يترتب على ذلك الحصول على نتائج متحيزة تعطي البيانات اللوحية معلومات إضافية أكثر، وأقل علاقة خطية مترامنة بين المتغيرات، كما تتصف البيانات اللوحية بعدد أكبر من درجات الحرية وبكفاءة أفضل للبيانات اللوحية هي أكثر قدرة على دراسة ديناميكية التكيف، التي قد تخفيها البيانات المقطعية. كما أنّها مناسبة في دراسة معدلات البطالة والمنافسة بشكل أفضل. كما تعد البيانات اللوحية مناسبة لبحث مدة الدورات الاقتصادية مثل البطالة والفقر، وإذا كانت هذه البيانات طويلة بما فيه الكفاية، فإنها يمكن أن تلقي الضوء على سرعة التعديلات على تغييرات السياسة الاقتصادية. تكون البيانات اللوحية أكثر قدرة على تحديد وقياس الآثار التي لا يمكن اكتشافها ببساطة في المقاطع العرضية أو بيانات السلاسل الزمنية. تسمح نماذج البيانات اللوحية ببناء واختبار نماذج سلوكية أكثر تعقيداً من البيانات المقطعية، أو السلاسل الزمنية، على سبيل المثال يتم دراسة الكفاءة الفنية بشكل أفضل. البيانات اللوحية للوحدات الفردية مثل الشركات قد تكون أكثر دقة من البيانات المشابهة على مستوى الاقتصاد الكلي تملك البيانات اللوحية على المستوى الكلي سلاسل زمنية أكبر، ويُقترح أن يستخدم مع هذه البيانات طرق التكامل المشترك لنماذج البيانات اللوحية.

##### ٤-١-٣- النماذج الأساسية لتحليل البيانات اللوحية

إنّ الصيغة العامة لنموذج Panel data هي: (الجمال، ٢٠١٢، ٢٧٠)  $y_{it} = \beta_0(i) + \sum_{j=1}^k \beta_j X_j(it) + \varepsilon_{it}$  ..... (١) إذ إنّ  $y_{it}$ : المتغير التابع  $\beta_0(i)$ : نقطة التقاطع في المشاهدة  $\beta_j$ : قيمة ميل خط الانحدار  $X_j(it)$ : قيمة المتغير التفسيري  $Z$  في المشاهدة  $i$  عند المدة الزمنية  $t$   $\varepsilon_{it}$ : الخطأ العشوائي وهناك ثلاثة نماذج للبيانات اللوحية هي:

##### نموذج الانحدار التجميعي: (Pooled Regression Model PM)

يعد نموذج PM من أبسط نماذج البيانات اللوحية، إذ تكون فيه جميع المعاملات  $\beta_0(i)$  و  $\beta_j$  ثابتة وعلى طول المدة الزمنية، وهذا يعني أنّ هذا النموذج يهمل تأثير الزمن. ومن خلال إعادة كتابة المعادلة (١) يتم الحصول على نموذج PM وكالاتي:

$$E(\varepsilon_{it})=0 \text{ var}(\varepsilon_{it})=\sigma^2 \text{ ..... } y_{it} = \beta_0 + \sum_{j=1}^k \beta_j X_j(it) + \varepsilon_{it} \text{ (٢) إذ إنّ:}$$

##### نموذج الآثار الثابتة: (Fixed Effects Model FEM)

أشار (Gujarati and Porter, 2009, 596) إلى أنّ المقصود بمصطلح الآثار الثابتة هو أنّ المعلمة  $\beta_0$  ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير بمرور الزمن، ويكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية، وإنّ الهدف من نموذج الآثار الثابتة هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدة، عن طريق جعل معلمة  $\beta_0$  تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل  $\beta_j$  ثابتة لكل

مجموعة بيانات مقطعية، ومن ثم يكون نموذج FEM بالصيغة الآتية:  $y_{it} = \beta_0(i) + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}$

3) (.....) إذ إن:  $E(\varepsilon_{it})=0$   $var(\varepsilon_{it})=\sigma^2$  ومن أجل تقدير معاملات النموذج في المعادلة (3) والسماح لمعلمة القطع  $\beta_0$

بالتغير بين المجاميع المقطعية يتم استخدام متغيرات وهمية بقدر  $(n-1)$ ؛ بهدف تجنب التعدد الخطي التام، ومن ثم يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS). ومن الجدير بالذكر أن نموذج الآثار الثابتة يطلق عليه اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (Least Squares Dummy Variable Model (LSDV)) (فيصل، 2020، 100)، وبعد إضافة المتغير الوهمي إلى المعادلة

(3) تصبح بالشكل الآتي:  $y_{it} = \alpha_1 + \sum_{d=2}^N \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}$  .....

إذ إن:  $\alpha_1 + \sum_{d=2}^N \alpha_d D_d$  : التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع  $\beta_0$ . نموذج الآثار العشوائية: (Random

Effects Model REM) على خلاف نموذج الآثار الثابتة يتعامل نموذج الآثار العشوائية مع الآثار المقطعية والزمنية على أنها معالم

عشوائية، وليست معالم ثابتة، ويقوم هذا الافتراض على أن الآثار المقطعية والزمنية هي متغيرات عشوائية مستقلة بوسط يساوي صفر وتباين

محدد، وتضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ العشوائي للنموذج، وفي نموذج الآثار العشوائية سيعامل معامل القطع  $\beta_0(i)$  كمتغير

عشوائي له معدل مقداره  $\mu$ ، إي: (الجمال، 2012، 272)  $\beta_0(i) = \mu + v_i$  وعن طريق تعويض المعادلة (5) في المعادلة

(3) ، يتم الحصول على نموذج الآثار العشوائية وبالشكل الآتي:  $y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it}$

6) (.....) إذ إن:

$v_i$ : حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية  $i$  وبسبب وجود مركبين للخطأ ( $v_i$ ) و ( $\varepsilon_{it}$ ) يطلق على نموذج الآثار العشوائية تسمية نموذج

مكونات الخطأ (Error Components Model). وعند تقدير معاملات نموذج الآثار العشوائية لا يتم الاعتماد على طريقة المربعات

الصغرى الاعتيادية؛ وذلك لأنها تعطي نتائج غير دقيقة، ولها أخطاء قياسية غير صحيحة، وهذا سيؤثر على اختبار المعلمات، وعليه يتم

الاعتماد في تقدير معاملات نموذج الآثار العشوائية على طريقة المربعات الصغرى المعممة (Generalized least squares GLS)

(Cameron and Trivedi, 2005, 734).

#### 4-1-4- اختيار النموذج الملائم

تبين مما سبق أن هناك ثلاثة نماذج للبيانات اللوحية ، ولا بد من اختيار نموذج معين عند القيام بأي اختبارات، وعليه سيتم عرض أسلوبين

للمفاضلة بين نماذج البيانات اللوحية هما: الأسلوب الأول: الاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة عند الاختيار بين

نموذج الانحدار التجميعي (PM) وبين نموذج الآثار الثابتة (FEM) يتم الاستعانة باختبار F المقيد بصيغته الآتية: ( Greene, 2012, )

403) (.....) إذ إن:  $K$ : عدد المعلمات المقدرة RFEM : معامل التحديد عند استخدام نموذج الآثار الثابتة RPM(FEM):

معامل التحديد عند استخدام نموذج الانحدار التجميعي (PM)) وبعد الحصول على قيمة F المحسوبة يتم مقارنتها بنظيرتها الجدولية ( $F(\alpha, N-1, Nt- N- k$

)، فإذا كانت أكبر منها، أو أن قيمة Cross-section Chi-square غير معنوية يتم رفض فرضية العدم ( $H_0$ ) ، وقبول

الفرضية البديلة ( $H_1$ ) ، أي أن نموذج الآثار الثابتة أو العشوائية ملائم للدراسة، أما إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من الجدولية، أو أن قيمة

Cross-section Chi-square غير معنوية ، فعندئذ يتم قبول فرضية العدم ( $H_0$ )، ورفض الفرضية البديلة ( $H_1$ )، أي أن نموذج

الانحدار التجميعي (PM) هو الملائم للدراسة.

الأسلوب الثاني: الاختيار بين نموذج الآثار الثابتة وبين نموذج الآثار العشوائية

يتم هذا الأسلوب عن طريق اختبار هوسمان (Hausman Test) الذي يقوم على الفرق بين الآثار الثابتة والآثار العشوائية فهو المدى الذي

يرتبط فيه الأثر الفردي بالمتغيرات، إذ يتم استخدام اختبار هوسمان لمعرفة أي من التأثيرات تعد أكثر ملائمة لتقدير النموذج سواء أكانت

نماذج الآثار الثابتة أم نماذج الآثار العشوائية (Wooldridge, 2002, 288). ويقوم اختبار هوسمان على فرضيتين تأخذان الشكل الآتي:

$H_0$  : فرضية العدم يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS.

$H_1$  : الفرضية البديلة يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية

OLS. وتكون صيغة اختبار Hausman كالآتي: (بتال وفيصل، 2021، 43-44)  $H = (\hat{\beta}^{FEM} - \hat{\beta}^{REM})' [var(\hat{\beta}^{FEM}) - var(\hat{\beta}^{REM})]$

8) (.....)  $(\hat{\beta}^{FEM} - \hat{\beta}^{REM})' [var(\hat{\beta}^{FEM}) - var(\hat{\beta}^{REM})]$  إذ إن: الفرق بين مقدرات الآثار الثابتة وبين الآثار العشوائية ( $\hat{\beta}^{FEM}$

$\hat{\beta}^{REM}$ ) الفرق بين التباين المشترك لكل من مقدرات الآثار الثابتة وبين مقدرات الآثار

العشوائية. فإذا كانت القيمة المحسوبة لاختبار Hausman أكبر من القيمة الجدولية، أو أنّ القيمة الإحصائية Chi-Sq. Statistic معنوية، يتم رفض فرضية العدم (H0) المؤيدة لنموذج الآثار العشوائية، وقبول الفرضية البديلة (H1) التي تنص على أنّ نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الأفضل، أما إذا كانت القيمة المحسوبة لاختبار Hausman أقل من القيمة الجدولية، أو أنّ القيمة الإحصائية Chi-Sq. Statistic غير معنوية، يتم قبول فرضية العدم (H0) المؤيدة لنموذج الآثار العشوائية، ورفض الفرضية البديلة (H1)، أي أنّ نموذج الآثار العشوائية هو النموذج الأفضل. وفيما يلي توضيح لهذه النماذج

### النموذج الأول: التنافسية والعائد على الموجودات

تبين مما سبق ان هناك ثلاث نماذج من بيانات البانل، وانه يجب المفاضلة بين هذه النماذج بهدف اختيار النموذج الأفضل لتحليل البيانات، وعليه سيتم المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي وبين نموذج الآثار الثابتة، وكما موضح في الجدول التالي.

الجدول (1) اختبار F للمفاضلة بين الانحدار التجميعي وبين نموذج الآثار الثابتة

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	2.049232	(18,64)	0.0189
Cross-section Chi-square	38.229219	18	0.0036

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews الإصدار العاشر. أظهرت نتائج اختبار F كما موضحة في الجدول (1) أنّ القيمة الاحصائية Chi-Sq. Statistic معنوية عند مستوى أقل من (0.01)، لذلك نرفض فرض العدم (H0)، ونقبل الفرض البديل (H1)، أي أنّ نموذج الآثار الثابتة أو العشوائية هو النموذج الملائم لتقدير اثر التنافسية على الاستدامة المالية ممثلة بالعائد على الموجودات، وعليه يتم الانتقال الى اختبار هوسمان. الجدول (2) اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Period random	0.870057	1	0.3509

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews الإصدار العاشر. يتضح من خلال الجدول (2) أنّ القيمة الاحصائية Chi-Sq. Statistic لاختبار هوسمان غير معنوية، لذلك نقبل فرض العدم (H0) ونرفض الفرض البديل (H1)، أي أنّ نموذج الآثار العشوائية (REM) هو النموذج الملائم لتقدير اثر التنافسية على الاستدامة المالية ممثلة بالعائد على الموجودات. بعد أن تم اختبار هوسمان والتوصل إلى أنّ نموذج الآثار العشوائية (REM) هو النموذج الملائم لتقدير اثر التنافسية على الاستدامة المالية ممثلة بالعائد على الموجودات. فقد تم التوصل إلى نتائج اختبار نموذج الآثار العشوائية REM، وكما موضحة في الجدول (3). الجدول (3) اثر التنافسية المصرفية على الاستدامة المالية ممثلة بالعائد على الموجودات

Dependent Variable: Y1				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Periods included: 6				
Cross-sections included: 14				
Total panel (balanced) observations: 84				
Swamy and Arora estimator of component variances				
White two-way cluster standard errors & covariance (d.f. corrected)				
Standard error and t-statistic probabilities adjusted for clustering				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.254128	4.308141	2.148056	0.0845
LOG(X)	-0.606716	0.300984	-2.015771	0.0999
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.000000	0.0000
Idiosyncratic random			1.743770	1.0000
Weighted Statistics				

Root MSE	1.729890	R-squared	0.022184
Mean dependent var	1.186548	Adjusted R-squared	0.010259
S.D. dependent var	1.759910	S.E. of regression	1.750859
Sum squared resid	251.3717	F-statistic	1.860345
Durbin-Watson stat	1.247604	Prob(F-statistic)	0.176317
Unweighted Statistics			
R-squared	0.022184	Mean dependent var	1.186548
Sum squared resid	251.3717	Durbin-Watson stat	1.247604

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews الإصدار العاشر. يتبين من خلال الجدول (٣) الآتي:

- اشارت النتائج الى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين التنافسية المصرفية والاستدامة المالية عن طريق مؤشر العائد على الموجودات اي كلما عند ارتفاع التنافسية المصرفية بنسبة (١٪) سيؤدي هذا الى انخفاض الاستدامة المالية بنسبة (٦-٪). وهذا يشير الى الطريقة التي يتم التنافس فيها بين المصارف على حساب مؤشرات الربحية والعائد على الاصول.

- بلغت قيمة اختبار F (١,٦٨) باحتمالية (٠,١٧) وهي أكبر من (٠,٠٥) ، وهذا يدل على عدم معنوية النموذج ككل.

النموذج الثاني: التنافسية العائد على حقوق الملكية بعد ان تم بيان اثر التنافسية المصرفية في العائد على الموجودات، يتم في هذا النموذج تقدير اثر التنافسية المصرفية في العائد على حقوق الملكية، وانه يجب المفاضلة بين هذه النماذج بهدف اختيار النموذج الأفضل لتحليل البيانات، وعليه سيتم المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي وبين نموذج الاثار الثابتة، وكما موضح في الجدول (٤).

الجدول (٤) اختبار F للمفاضلة بين الانحدار التجميعي وبين نموذج الاثار الثابتة

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	3.258276	(18,64)	0.0003
Cross-section Chi-square	54.637236	18	0.0000

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews الإصدار العاشر. أظهرت نتائج اختبار F كما موضحة في الجدول (٤.٤) أن القيمة الاحصائية Chi-Sq. Statistic معنوية عند مستوى أقل من (٠,٠١) ، لذلك نرفض فرض العدم (H<sub>0</sub>)، ونقبل الفرض البديل (H<sub>1</sub>) ، أي أن نموذج الاثار الثابتة أو العشوائية هو النموذج الملائم لتقدير اثر التنافسية المصرفية على الاستدامة المالية ممثلة بالعائد على حقوق الملكية، وعليه يتم الانتقال الى اختبار هوسمان. الجدول (٥) اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذج الاثار الثابتة ونموذج الاثار العشوائية

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Period random	0.000000	1	1.0000

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews الإصدار العاشر. يتضح من خلال الجدول (٥) أن القيمة الاحصائية Chi-Sq. Statistic لاختبار هوسمان غير معنوية، لذلك نقبل فرض العدم (H<sub>0</sub>) ونرفض الفرض البديل (H<sub>1</sub>) ، أي أن نموذج الاثار العشوائية (REM) هو النموذج الملائم لتقدير اثر التنافسية المصرفية على الاستدامة المالية ممثلة بالعائد على حقوق الملكية. بعد أن تم اختبار هوسمان والتوصل إلى أن نموذج الاثار العشوائية (REM) هو النموذج الملائم لتقدير اثر التنافسية على الاستدامة المالية ممثلة بالعائد على حقوق الملكية. فقد تم التوصل إلى نتائج اختبار نموذج الاثار العشوائية REM، وكما موضحة في الجدول (٦).

الجدول (٦) اثر التنافسية المصرفية على الاستدامة المالية ممثلة بالعائد على حقوق الملكية

Dependent Variable: Y <sup>٢</sup>
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Periods included: 6
Cross-sections included: 14
Total panel (balanced) observations: 84
Swamy and Arora estimator of component variances

White two-way cluster standard errors & covariance (d.f. corrected)				
Standard error and t-statistic probabilities adjusted for clustering				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-89.09036	48.00490	-1.855860	0.0677
LOG(X)	6.877483	3.610124	1.905054	0.0609
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section fixed (dummy variables)				
			Period random	0.509769
			Idiosyncratic random	2.302572
Weighted Statistics				
Root MSE	2.073691		R-squared	0.438235
Mean dependent var	2.360476		Adjusted R-squared	0.324254
S.D. dependent var	2.783347		S.E. of regression	2.288016
Sum squared resid	361.2162		F-statistic	3.844801
Durbin-Watson stat	2.369623		Prob(F-statistic)	0.000085
Unweighted Statistics				
R-squared	0.428209		Mean dependent var	2.360476
Sum squared resid	376.2129		Durbin-Watson stat	2.352760

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews الإصدار العاشر. يتبين من خلال الجدول (٦) الآتي:

- وجود تأثير طردي ومعنوي احصائيا للتنافسية المصرفية على الاستدامة المالية من خلال مؤشر العائد على حقوق الملكية، وهذا يعني انه كلما ارتفعت درجة التنافسية المصرفية بنسبة (١٪) سيؤدي هذا الى ارتفاع الاستدامة المالية بنسبة (٦.٨٧٪). وهذا يشير الى دور التنافسية المصرفية في زيادة ارباح المصرف من خلال تتبع قنوات التنافس وتحقيق معدل ارباح مرتفع من شأنه ان ينعكس ايجابياً على عوائد حقوق الملكية.

- بلغت قيمة اختبار F (٣.٨٤) باحتمالية أقل من (٠.٠١) ، وهذا يدل على معنوية النموذج ككل، وإنَّ النموذج المقدر جيد. النموذج الثالث: التنافسية المصرفية والاكتفاء الذاتي المالي سيتم في هذا النموذج بيان اثر التنافسية المصرفية في الاستدامة المالية من خلال مؤشر الاكتفاء الذاتي المالي، وانه يجب المفاضلة بين هذه النماذج بهدف اختيار النموذج الأفضل لتحليل البيانات، وعليه سيتم المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي وبين نموذج الاثار الثابتة، وكما موضح في الجدول (٧).

الجدول (٧) اختبار F للمفاضلة بين الانحدار التجميعي وبين نموذج الاثار الثابتة

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	4.016012	(18,64)	0.0000
Cross-section Chi-square	63.494656	18	0.0000

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews الإصدار العاشر. أظهرت نتائج اختبار F كما موضحة في الجدول (٧) أنَّ القيمة الاحصائية Chi-Sq. Statistic معنوية عند مستوى أقل من (٠.٠١) ، لذلك نرفض فرض العدم ( $H_0$ )، ونقبل الفرض البديل ( $H_1$ ) ، أي أنَّ نموذج الاثار الثابتة أو العشوائية هو النموذج الملائم لتقدير اثر التنافسية المصرفية على الاستدامة المالية ممثلة بالاكتفاء الذاتي المالي، وعليه يتم الانتقال الى اختبار هوسمان. الجدول (٨) اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذج الاثار الثابتة ونموذج الاثار العشوائية

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
--------------	-------------------	--------------	-------

Period random	0.000000	1	1.0000
---------------	----------	---	--------

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews الإصدار العاشر يتضح من خلال الجدول (٨.٤) أنّ القيمة الاحصائية Chi-Sq. Statistic لاختبار هوسمان غير معنوية، لذلك نقبل فرض العدم ( $H_0$ ) ونرفض الفرض البديل ( $H_1$ )، أي أنّ نموذج الآثار العشوائية (REM) هو النموذج الملائم لتقدير اثر التنافسية المصرفية على الاستدامة المالية ممثلة بالاكتهاء الذاتي المالي. بعد أن تم اختبار هوسمان والتوصل إلى أنّ نموذج الآثار العشوائية (REM) هو النموذج الملائم لتقدير اثر التنافسية على الاستدامة المالية ممثلة بالاكتهاء الذاتي المالي. فقد تم التوصل إلى نتائج اختبار نموذج الآثار العشوائية REM، وكما موضحة في الجدول (٩). الجدول (٩) اثر التنافسية المصرفية على الاستدامة المالية ممثلة بالاكتهاء الذاتي المالي

Dependent Variable: Y3				
Method: Panel EGLS (Period random effects)				
Periods included: 6				
Cross-sections included: 14				
Total panel (balanced) observations: 84				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Cross-section SUR (PCSE) standard errors & covariance (d.f.)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-22.30708	10.97143	-2.033197	0.0459
LOG(X)	1.726522	0.825074	2.092565	0.0401
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section fixed (dummy variables)				
			0.281881	0.1253
			0.744600	0.8747
Weighted Statistics				
Root MSE	0.673724		R-squared	0.480912
Mean dependent var	0.650714		Adjusted R-squared	0.375589
S.D. dependent var	0.940724		S.E. of regression	0.743357
Sum squared resid	38.12798		F-statistic	4.566097
Durbin-Watson stat	1.955191		Prob(F-statistic)	0.000009
Unweighted Statistics				
R-squared	0.444567		Mean dependent var	0.650714
Sum squared resid	43.40271		Durbin-Watson stat	1.789562

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews الإصدار العاشر. يتبين من خلال الجدول (٩) الآتي:

- وجود تأثير طردي ومعنوي احصائيا للتنافسية المصرفية على الاستدامة المالية من خلال مؤشر الاكتهاء الذاتي المالي، وهذا يعني انه كلما ارتفعت درجة التنافسية المصرفية بنسبة (١٪) سيؤدي هذا الى ارتفاع الاستدامة المالية بنسبة (١.٢٧٪). اي ان مؤشر الاكتهاء الذاتي المالي يتعافى مع زيادة درجة التنافسية المصرفية وهذا يشير الى دور المنافسة بين القطاع المصرفي في زيادة الملاءة المالية للمصرف ومن ثم يتحسن وضع المؤسسة المالي والوصول الى درجة الاكتهاء الذاتي المالي.
  - بلغت قيمة اختبار F (٤.٥٦) باحتمالية أقل من (٠.٠١) ، وهذا يدل على معنوية النموذج ككل، وإنّ النموذج المقدر جيد.
- الخاتمة: الاستنتاجات والتوصيات**

- من خلال قياس اثر التنافسية المصرفية على الاستدامة المالية لتحديد مدى التاثر فقد ثبت للباحث الاستنتاجات التالية
- تم التأكد من صحة الفرض الأول للدراسة والذي يقول إن القطاع المصرفي العراقي تغلب عليه سمة الاحتكار بسبب هيمنة المصارف الحكومية على الحصة السوقية وذلك حيث ان المصارف الحكومية لديها افضلية لدى معظم العملاء نظرا للأوضاع الأمنية للبلاد مما عمل على زيادة سمة احتكار المصارف الحكومية للأسواق المصرفية العراقية كما ان ذلك ما أكدته نتائج تحليل المؤشرات التي أوضحت ان درجة التركيز مرتفعه لصالح المصارف الحكومية امام المصارف الاخرى وهذا يعني احتكار المصارف الحكومية للأسواق
  - ثبت للباحث صحة الفرض الثاني من فروض الدراسة والذي يقول بان المنافسة بين المصارف الخاصة منافسة مرتفعة وذلك تم توضيحه من خلال قياس التنافسية والتي اشارت نتائج قياس مؤشراتهما الى انخفاض درجة التركيز بين المصارف ككل وهو ما يؤكد ارتفاع حدة المنافسة المصرفية في السوق المصرفي العراقي
  - ثبت للباحث وجود علاقة عكسية ومعنوية بين التنافسية المصرفية والاستدامة المالية عن طريق مؤشر العائد على الموجودات اي كلما عند ارتفاع التنافسية المصرفية بنسبة (١٪) سيؤدي هذا الى انخفاض الاستدامة المالية بنسبة (٦-٪). وهذا يشير الى الطريقة التي يتم التنافس فيها بين المصارف على حساب مؤشرات الربحية والعائد على الاصول.
  - كما ثبت وجود تأثير طردي ومعنوي احصائيا للتنافسية المصرفية على الاستدامة المالية من خلال مؤشر العائد على حقوق الملكية، وهذا يعني انه كلما ارتفعت درجة التنافسية المصرفية بنسبة (١٪) سيؤدي هذا الى ارتفاع الاستدامة المالية بنسبة (٦.٨٧٪). وهذا يشير الى دور التنافسية المصرفية في زيادة ارباح المصرف من خلال تتبع قنوات التنافس وتحقيق معدل ارباح مرتفع من شأنه ان ينعكس ايجابياً على عوائد حقوق الملكية.
  - ثبت للباحث وجود تأثير طردي ومعنوي احصائيا للتنافسية المصرفية على الاستدامة المالية من خلال مؤشر الاكتفاء الذاتي المالي، وهذا يعني انه كلما ارتفعت درجة التنافسية المصرفية بنسبة (١٪) سيؤدي هذا الى ارتفاع الاستدامة المالية بنسبة (١.٢٧٪). اي ان مؤشر الاكتفاء الذاتي المالي يتعافى مع زيادة درجة التنافسية المصرفية وهذا يشير الى دور المنافسة بين القطاع المصرفي في زيادة الملاءة المالية للمصرف ومن ثم يتحسن وضع المؤسسة المالي والوصول الى درجة الاكتفاء الذاتي المالي.
  - ثبت للباحث صحة الفرض الثالث للدراسة القائل بانه يوجد تاثير للمنافسة المصرفية على الاستدامة المالية حيث اثبتت المؤشرات وجود تأثير طردي ومعنوي احصائيا للتنافسية المصرفية على الاستدامة المالية.

### ثانياً: التوصيات:

- في ضوء نتائج الدراسة وقياساتها فانه يمكن للباحث التقدم بمجموعة من التوصيات من شأنها ان توضح وتحسن اثر المنافسة المصرفية على الاستدامة المالية للمصارف العراقية والتي نذكرها فيما يلي:
- ضرورة ان تقوم الدولة بتشجيع المنافسة المصرفية وحث المؤسسات الحكومية على التعامل مع البنوك العاملة في السوق المصرفي العراقي دون إعطاء أولوية للمصارف الحكومية بشكل عام الامر الذي يؤدي الى تعزيز المنافسة بين المصارف الحكومية والمصارف الخاصة والأجنبية العاملة في السوق المصرفي العراقي
  - ضرورة ان تعمل المصارف العراقية على جذب ودائع اكبر للعملاء وان تكون هذه الودائع لفترات طويلة مما يضمن استدامة التمويل للمصارف بصفة عامة
  - ضرورة العمل على إعادة دراسة الانتشار الجغرافي لفروع المصارف وتحقيق نسبة جيدة من هذا الانتشار حيث يعمل على جذب مزيد من العملاء
  - ضرورة العمل على نشر ثقافة العمل المصرفي بين العملاء والعاملين في السوق المصرفي العراقي لتعزيز المنافسة داخل السوق ككل
  - ضرورة العمل على إعادة دراسة استثمارات المصارف وإعادة توزيعها لتحقيق اقصى استفادة من هذه الاستثمارات المالية بما يحقق عوائد تضمن استدامة التمويل

### قائمة المراجع

### المراجع باللغة العربية

1. هزايمر، أديب - أثر تطبيق تكنولوجيا المعلومات على تحسين القدرة التنافسية في الشركات المساهمة العامة- رسالة دكتوراه - جامعة عمان العربية - عمان - الأردن ٢٠١١.
2. بدران، علي - أهمية التصنيف الائتماني للحد من مخاطر الديون في المصارف ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، المملكة العربية السعودية ، العدد ٣٠٤ ، ٢٠١٦ ،
3. بن قرين، جمال - تنافسية البنوك الجزائرية في ظل تحديات تطوير وتنوع آليات الخدمات المصرفية والتحرير المصرفي، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتمويل والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، ٢٠١٨
4. درويش، محمد الطيب - التنافسية ومؤشرات قيامها - غير مبين الناشر وسنة النشر .
5. الصمادي، سامي أحمد ، وزيد محمد زريقات، ومرجانة أحمد بن شايب ، تحليل تنافسية المصارف التجارية الاردنية للفترة: ٢٠٠٠-٢٠٠٩ ، المجلة الاردنية في إدارة الاعمال ، المجلد ٩ ، العدد ١ ، الاردن ، ٢٠١٣
6. غازي، فيصل صالح- أثر المنافسة المصرفية على مؤشرات الاستقرار المالي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٦)، رسالة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة الانبار، العراق، ٢٠١٨
7. بوخلالة، سهام- التنافسية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية (دراسة تطبيقية مقارنة في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٤)، رسالة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، ٢٠١٧
8. كداوي ، طلال محمود - زهراء احمد محمد، تحليل التنافسية للمصارف الخاصة العراقية، العراق، مجلة تنمية الراقدين، مجلد ٣٧، عدد ١١٩، ٢٠١٨
9. بدران علي ، أهمية التصنيف الائتماني للحد من مخاطر الديون في المصارف ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، المملكة العربية السعودية ، العدد ٣٠٤ ، ٢٠١٦ ،
10. ضيف أحمد ، أثر السياسة المالية على النمو المستدام في الجزائر ٢٠١٢ ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ، الجزائر ، ٢٠١٨
11. نسيمه جلولى .مدى إمكانية تطبيق البنوك الجزائرية مقررات اتفاق ابزل ٢ المتعلقة بأساليب قياس مخاطر البنوك . مذكرة دكتوراه: جامعة تلمسان ، الجزائر. ٢٠١٧
12. عبد الكريم محمد وآخرون .ادارة المخاطر. دار الوراق للنشر والتوزيع: عمان، الأردن ، ٢٠١٥
13. سليمان احمد وآخرون، إدارة البنوك، دار الفكر للطباعة والنشر ، الاردن ، ٢٠١٧ .
14. جميل الزيداني، أساسيات في الجهاز المالي- المنظور المالي ، وائل للطباعة والنشر، عمان الأردن. ٢٠١٦
15. صادق راشد، إدارة المصارف: الدافع والتطبيقات العملية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ٢٠١٩
16. حمزة محمود إدارة المصارف، استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان، ٢٠١٤
17. حسين جميل، البنوك مدخل محاسبي وأداري. الطبعة الأولى . مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، القاهرة ، ٢٠١٧ .
18. صربي مقيمج . محددات الربحية في البنوك التجارية :دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري . مجلة الحقيقة، العدد ٣١ : الجزائر. ٢٠١٨
19. خالد مصطفى قاسم. إدارة البيئة المستدامة في ظل العولمة. الإسكندرية: الدار الجامعية. ٢٠١٨

### الراجع باللغة الإنجليزية

1. Alau Zhanbolatova, Sayabek Ziyadin, Kairat Zhumanov and Almagul Jumabekova (2018). Relationship between bank competition and stability: the case of the UK. Banks and Bank Systems, 13(1), 98-114. doi:10.21511/bbs.13(1).2018.10
2. ALI, Q., SALMAN, A., YAACOB, H., ZAINI, Z., & ABDULLAH, R. (2020). Does Big Data Analytics Enhance Sustainability and Financial Performance? The Case of ASEAN Banks. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 7(7), 1-13 .
3. Betlis, R. A & Hitt, M.A. (2010) the New Competitive Land Scape. Strategic Management Journal, 16, 7-19.